الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية :العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير
قسم: .العلوم الإقتصادية.

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم اقتصادية.
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبتين:

زويش سمية
لبيوض نادية

تحت عنوان:

دور المنتجات المالية الإسلامية في تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر.

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. د.بعلاش عصام.	(الدرجة العلمية-جامعة ابن خلدون تيارت)	رئيسا
أ. د.لعروس لخضر.	(الدرجة العلمية-جامعة ابن خلدون تيارت)	مشرفا و مقررا
أ. د.سحنون خالد.	(الدرجة العلمية-جامعة ابن خلدون تيارت)	مناقشا

السنة الجامعية : 2023/2022

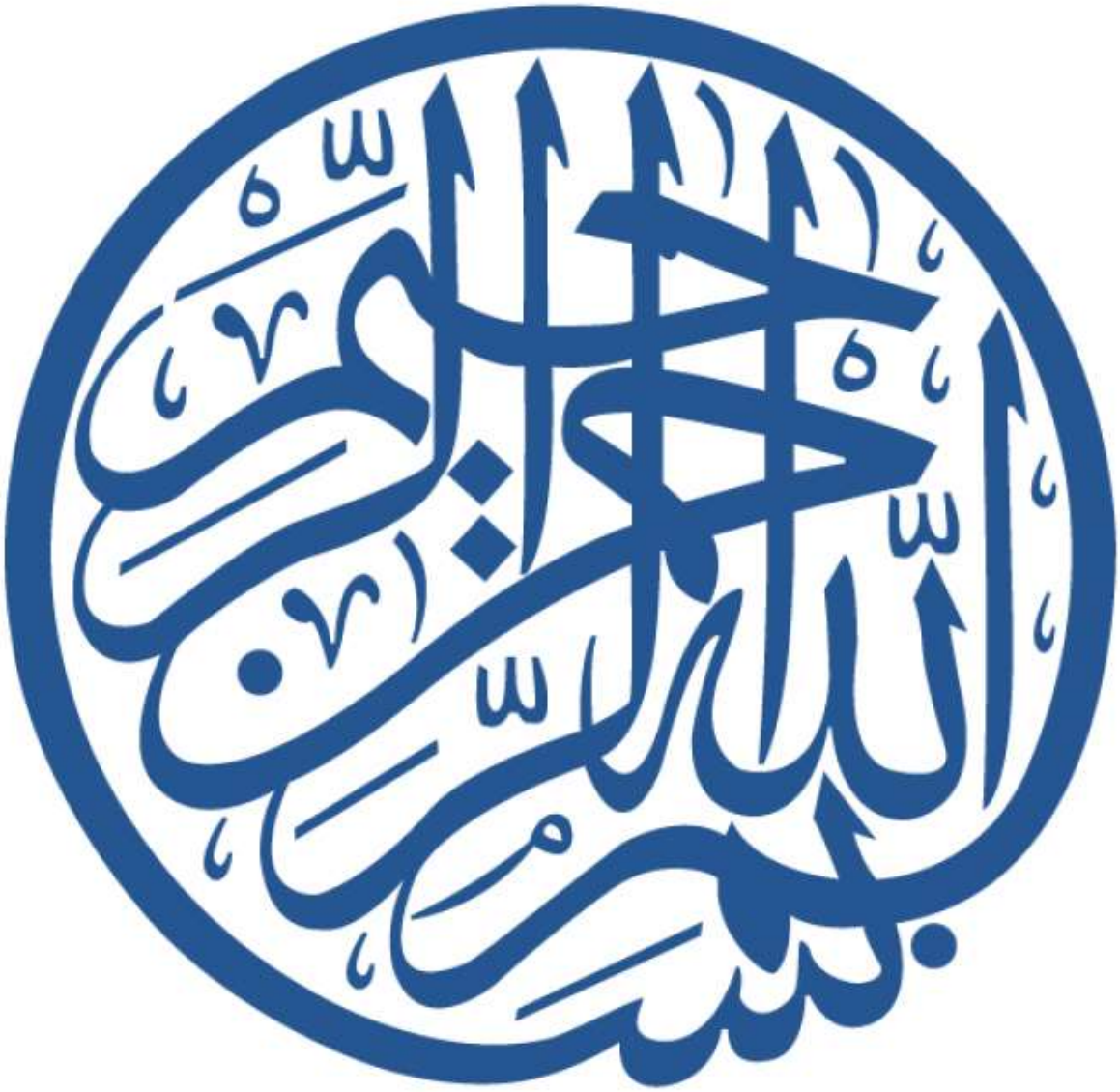
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى الينبوع الذي لا يمل من العطاء، إلى من حاكت سعادتي من خيوط منسوجة من قلبها إلى والدتي العزيزة ﴿**صبان منورة**﴾.

إلى من شقي وسعى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل على بشيء من أجل دفعي إلى طريق النجاح، الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكة وصبر، والدي العزيز ﴿**لبيوض جلول**﴾.

إلى من حبهم في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى أخي ﴿**لبيوض جبار**﴾ وبناته ﴿**كاميليا وامانـي**﴾

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع، إلى من تكاثفنا يدا بيدٍ نقطف زهرة تعلمنا، زميلتي ﴿**زويش سمية**﴾...

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات العلم، إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا تنير لنا سيرة العلم والنجاح، إلى أساتذتي الكرام

﴿**لبيوض نادية**﴾

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله من وفى أما بعد، الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي، أمي :

﴿**فاطمة**﴾ أبي : ﴿**محمد**. ﴾

إلى من كان نعم السند في رحلتي العلمية والبحثية زوجي الفاضل:

﴿**بخاوة محمد**. ﴾

إلى أولادي الأعزاء: ﴿ **مريم البتول، زكرياء،** و**مهدي**﴾ حفظهم الله ورعاهم

إلى كل العائلة التي ساندتي ولا تزال من إخوة وأخوات.

إلى عائلتي الثانية : ﴿**عائلة بخاوة**﴾

إلى رفيقتي في هذه المذكرة: ﴿**لبيوض نادية**﴾.

إلى كل أساتذتي من الطور الإبتدائي إلى الجامعي.

إلى كل الأهل والأقارب وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي.

﴿**زويش سمية**﴾

شكر وتقدير

نحمد الله ونشكره على نعمه وحسن توفيقه حمدا كثيرا مباركا ونصلي ونسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا وحبيبنا المصطفى.

يشرفنا ان نتقدم بالشكر الجزيل والإمتنان والتقدير إلى الأستاذ المشرف د. ﴿**لعروس لخضر**﴾ الذي تفضل بقبوله الإشراف على مذكرتنا.

كما نشكر الأساتذة الأفاضل على قبول مناقشتها.

دون أن ننسى الأستاذ د ﴿**زنكري ميلود**﴾ كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: برج بوعريريج ،الذي لم يبخل بمساعدته لنا.

إلى كل من كانت له يد في إنجاز هذه المذكرة. نسأل الله أن يجزيهم عنا خير الجزاء.

الفهرس العام

الفهرس:

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
اهداء	
الفهرس العام	
قائمة الجداول	
مقدمة	أ-د
الفصل الاول: **الإطار النظري حول المنتجات المالية الإسلامية وتمويل المؤسسات الناشئة**	
تمهيد:	-6 -
المبحث الأول: المنتجات المالية الإسلامية.	-7-
المطلب الأول: تعريف المنتجات المالية الإسلامية.	-7-
المطلب الثاني: خصائص المنتجات المالية الإسلامية.	-8-
المطلب الثالث : مميزات المنتجات المالية الإسلامية و أهميتها.	-10-
المبحث الثاني: التمويل الإسلامي.	-12-
المطلب الأول: تعريف التمويل.	-12-
المطلب الثاني: تعريف التمويل الإسلامي.	-13-
المطلب الثالث: صيغ ومنتجات التمويل الإسلامي.	-14-
المبحث الثالث: المؤسسات الناشئة وطرق تمويلها.	-19-
المطلب الأول : تعريف المؤسسات الناشئة و خصائصها.	-19-
المطلب الثاني: الإطار التشريعي للمؤسسات الناشئة في الجزائر.	-22-
المطلب الثالث: طرق تمويل المؤسسات الناشئة.	-25-
الفصل الثاني : **الإطار التطبيقي حول المنتجات المالية الإسلامية والتمويل للمؤسسات الناشئة**	
المبحث الأول: الصيرفة الإسلامية في الجزائر.	-31-
المطلب الأول: تعريف الصيرفة الإسلامية ومبادئها.	-31-
المطلب الثاني: ضوابط الصيرفة الإسلامية.	-35-
المطلب الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر	-36-
المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق منتجات بنك البركة الجزائر.	-39-
المطلب الأول: تعريف بنك البركة الجزائري.	-39-
المطلب الثاني: الدراسات الإحصائية للتمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة .	-41-
المطلب الثالث: منتجات بنك البركة الجزائري التي تستفيد منها المؤسسات الناشئة.	-43-
المبحث الثالث: تمويل مؤسسات الناشئة عن طريق منتجات مصرف السلام الجزائري.	-45-
المطلب الأول: تعريف مصرف السلام الجزائري.	-45-
المطلب الثاني: الدراسات الإحصائية للتمويلات الممنوحة من طرف مصرف السلام.	-48-
المطلب الثالث: منتجات مصرف السلام الجزائري التي تستفيد منها المؤسسات الناشئة.	-50-
الخاتمة	-52-
قائمة الراجع	- 55 -

قائمة الجداول

رقم الجدول	إسم الجدول	الصفحة
الجدول رقم 1	تطور حجم التمويلات في بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2012-2018.	42
الجدول رقم 2	تطور حجم الإيداع في بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2012-2018.	43
الجدول رقم 3	تطور حجم التمويلات في مصرف السلام الجزائري خلال فترة الدراسة 2014-2018.	48
الجدول رقم 4	تطور إجمالي الودائع في مصرف السلام 2014-2019.	49
الجدول رقم 5	تتوزيع تمويلات المؤسسات حسب القطاعات لمصرف السلام الجزائري لسنة 2019.	49

مقدمة

لقد نجحت المؤسسات المصرفية الإسلامية في إثبات وجودها وتقديم الرؤية الإسلامية للمعاملات المالية الاقتصادية ليس داخل البلاد الإسلامية فحسب بل في معظم أنحاء العالم من خلال ما تقدمه من منتجات متنوعة، حيث ازداد عددها بزيادة عدد المتعاملين معها خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الناشئة، والتي اعتبرت وبالإجماع جسرا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، ويأتي هذا الاهتمام بهذه المؤسسات إيمانا من الحكومات والأفراد بالدور الفعال الذي تلعبه خاصة في الاقتصاديات الناشئة من خلال توفير فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة، تحسين المستوى المعيشي، وإدراج المرأة في دنيا المال والأعمال، غير أنها تعاني من الفجوة التمويلية التي ساهمت فيها إلى حد كبير المؤسسات المالية والمصرفية التقليدية، لذلك أصبح من الضروري البحث عن بدائل تمويلية ملائمة وفي متناول المؤسسات الناشئة، ومن أبرز هذه البدائل التمويل بالمنتجات المالية الإسلامية التي لا تعتمد على الفوائد الثابتة. والتي أثبتت نجاعتها في تحقيق ذلك عبر العديد من الدول وعليه كان لزاما معرفة مدى مساهمة المنتجات المالية الإسلامية في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر.

1. الإشكالية المحورية :

وعلى ضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

✍ **ما دور المنتجات المالية الإسلامية في تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر؟**

الأسئلة الفرعية:

- ما واقع الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية؟
- هل هناك دوافع لاعتماد المنتجات المالية الإسلامية من قبل البنوك الإسلامية الجزائرية؟
- هل هناك تطورات في حجم التمويلات الممنوحة من طرف بنكي البركة والسلام؟
- هل تتوافق أساليب التمويل المقدمة من طرف بنكي البركة والسلام مع الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الناشئة؟

2. فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية السابقة والتساؤلات الفرعية نحدد بعض الفرضيات كنقاط لمعالجة الموضوع :

- تعتبر تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر تجربة محدودة.
- توجد دوافع عديدة أدت بالبنوك الإسلامية الجزائرية لاعتماد المنتجات الإسلامية.
- هناك تطورات معتبرة لحجم التمويلات لبنكي البركة والسلام.

- تتوافق أساليب التمويل المقدمة من طرف بنكي البركة والسلام مع الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الناشئة.

3. أهمية الدراسة:

يعتبر التمويل الإسلامي للمؤسسات الناشئة من بين أهم المحاور التي دارت حولها أبحاث الكثير من الاقتصاديين على اعتبار أنه تحد كبير تواجهه هذه المؤسسات في صراعها من أجل البقاء والاستمرار، فتمويلها يمثل دوما الانشغال الأهم بالنسبة لأصحابها .

4. أهداف الدراسة:

نحاول في هذه الدراسة بلوغ مجموعة من الأهداف من بينها،

- إبراز واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- الدوافع التي أدت بالبنوك الإسلامية لاعتماد المنتجات المالية الإسلامية.
- تبيان الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الناشئة.
- معرفة واقع مساهمة المنتجات المالية الاسلامية في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر.

5. مبررات الدراسة:

من بين الأسباب التي حفزتنا على اختيار هذا الموضوع:

- طبيعة ومجال التخصص.
- المساهمة في إثراء ميدان البحث في هذا الموضوع.
- اعتقاد بعض الاقتصاديين أن الإسلام لا يملك نظام اقتصادي يعالج القضايا الاقتصادية المختلفة

6. حدود الدراسة:

تم إسقاط هذه الدراسة على بنكين إسلاميين وهما بنكي البركة و السلام الجزائرين.

7. منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال وصف متغيرات موضوع البحث وكان هدا في الجانب النظري أما الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على تحليل الوثائق والمعلومات المتحصل عليها.بالإضافة إلى المنهج التاريخي الذي اعتمد في ذكر السنوات التي حدثت فيها تطورات لبنك البركة الجزائري.

8. الدراسات السابقة:

بوزيد عصام، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2010-2009م:

أصل هذه المذكرة هي رسالة ماجستير الغرض منها إبراز دور التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. شملت هذه المذكرة ثلاث فصول حيث تعلق الأول منها بطبيعة التمويل الإسلامي خصص لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجاء الفصل الثالث بدراسة ميدانية لتقضي واقع التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إذ تبين من خلال الدراسة أن تمويل هذه المشاريع التي تمت دراستها تمويل ضئيل، ما أدى بالكتابة إلى استنتاج بأن دور المصارف الإسلامية في التنمية محدودا نسبيا، وأن البنوك الإسلامية انتشرت في البلاد، وحصرت نظام التمويل الإسلامي في التمويل المصرفي فقط، ويمكن أن تكون للأسواق المالية دور هام في تمويل هذه المشاريع .

أسمهان يعيش تمام، تمويل المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة، الصيغ المصرفية الإسلامية - 2015-2014م

حاولت هذه المذكرة أن تحصر كافة صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكان ذلك من خلال تطرقه إلى مفهوم كل صيغة. إذ يمكن أن يكون لهذه الصيغ دور فعال في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

9. صعوبات البحث:

من الصعوبات التي واجهتنا: النقص الكبير في الإفصاح الذي يميز البنوك الجزائرية وصعوبة الحصول على المعطيات المالية والمحاسبية، حتى البنوك التي تقوم بنشر تقاريرها السنوية على مستوى مواقعها الإلكترونية فإنها تكتفي فقط بنشر بيانات سطحية .

10. هيكل الدراسة:

تحتوي هذه الدارسة إضافة إلى المقدمة والخاتمة على فصلين مقسمة كما يلي:

الفصل الأول نتناول فيه الإطار النظري حول المنتجات المالية الإسلامية وتمويل المؤسسات الناشئة. والذي يحتوي على ثلاث مباحث المبحث الأول بعنوان المنتجات المالية الإسلامية وتم التطرق فيها إلى ثلاث مطالب. أما المبحث الثاني فهو بعنوان التمويل الإسلامي والذي يحتوي على ثلاث مطالب. والمبحث الثالث بعنوان المؤسسات الناشئة وطرق تمويلها ويحتوي على ثلاث مطالب.

أما الفصل الثاني نتناول فيه الإطار التطبيقي،الذي يحتوي على ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر والذي يتضمن ثلاث مطالب، أما بالنسبة للمبحث الثاني فتحدثنا عن تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق منتجات بنك البركة الجزائري والذي يتفرع منه ثلاث مطالب، فيما يخص المبحث الثالث فكان يتحدث عن تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق منتجات مصرف السلام الجزائري وهو بدوره يحتوي على ثلاث مطالب.

الفصل الأول:

الإطار النظري حول المنتجات المالية الإسلامية وتمويل المؤسسات الناشئة

- تمهيد
- المبحث الأول: المنتجات المالية الإسلامية.
  - المطلب الأول: تعريف المنتجات المالية الإسلامية.
  - المطلب الثاني: خصائص المنتجات المالية الإسلامية.
  - المطلب الثالث: مميزات المنتجات المالية الإسلامية وأهميتها.
- المبحث الثاني: التمويل الإسلامي.
  - المطلب الأول: تعريف التمويل.
  - المطلب الثاني: تعريف التمويل الإسلامي.
  - المطلب الثالث: صيغ ومنتجات التمويل الاسلامي.
- المبحث الثالث: المؤسسات الناشئة وطرق تمويلها.
  - المطلب الأول: تعريف المؤسسات الناشئة وخصائصها.
  - المطلب الثاني: الإطار التشريعي للمؤسسات الناشئة في الجزائر.
  - المطلب الثالث: طرق تمويل المؤسسات الناشئة.
- خلاصة الفصل.

تمهيد:

يعتمد بقاء أي نظام مالي في قدرته على إيجاد وتطوير منتجات مالية تتأقلم مع احتياجات ومتطلبات مختلف الأعوان الاقتصاديين من جهة، وتحقق الاستقرار في المؤسسات والأسواق المالية العالمية من جهة أخرى. وهو ما حدث فعلا حيث أصبحت الأدوات المالية التقليدية أكثر تعقيدا حتى تتماشى مع التغيرات الحاصلة في الاقتصاديات الدولية وحتى تتمكن من توفير فرص التمويل، وتسهيل انتقال الأصول المالية والعينية بين مختلف الأفراد والمؤسسات مع ضمان الحقوق والحد من المخاطر.

وتعتبر المشتقات المالية من أكثر المنتجات والأدوات المالية تعقيدا وانتشارا في المعاملات المالية الحديثة وأكثر الأساليب استخداما لتجنب المخاطر، ورغم ذلك فإنها تتعرض لكثير من النقد على اعتبار أنها مبادلات صفرية تقوم على أن يربح طرف مقابل خسارة الطرف الآخر، وهو ما يتنافى ومبادئ عمل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية التي ظهرت منذ ما يزيد عن ثلاثين سنة بغية تقديم خدمات واستثمارات تتوافق وأحكام المعاملات المالية القائمة على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية.

المبحث الأول: المنتجات المالية الاسلامية.

يعد موضوع المنتجات المالية الإسلامية من الموضوعات التي تحتاج لتناول عميق لارتباطه بشكل مباشر بسبب وجود المؤسسة المصرفية الإسلامية في حد ذاته، فبدون وجود حزم متكاملة من المنتجات والخدمات التي يتم تطويرها على أساس الحاجات الفعلية للسوق لا يمكن لهذه المؤسسات أن تواصل تقديم خدماتها بفعالية.

المطلب الأول: تعريف المنتجات المالية الإسلامية.

هي الخدمات التّي تقدمها المؤسسات المالية إلى عملائها وهي في الحقيقة عقود معاوضة تهدف إلى الربح بالنسبة للمؤسسة المالية، وتقدم في المقابل خدمة، على شكل عين أو منفعة للعملاء، لكن لكي تحقق المنتجات أهدافها فهي تتجاوز الجانب القانوني للتعاقد لتشمل التسوّق ومتابعة العمّل والتعرف على احتياجاته ومحاولة الملاءمة بينها وبين حقوق المؤسسة ومصالحها، وبالنسبة للمؤسسات الإسلامية فإن المنتجات يجب أن تستوفي جانبا آخر وهو الضابط الشرعي .[1]

المقصود بالمنتجات المالية الإسلامية هو ما يتكون من الصيغ والعقود والآليات المالية التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، وتضاهي في إمكانية تطبيقها ومرونتها المنتجات المالية المعاصرة، ولكنها تمتاز بالمبادئ والمميزات الخاصة بالاقتصاد الإسلامي من الملكية والمشاركة وأن الغنم بالغرم والخراج بالضمان.[2]

او يراد بها تصرف اختياري لحل مشكلة محددة أو الوصول لهدف معين بوسيلة مالية. وقد تقتصر على عقد واحد، وقد تتضمن عدة عقود. وهي يشمل أنواع التصرفات المختلفة: المعاوضات والمشاركات والتوثيقات والتبرعات. فالمنتج المالي من حيث المبدأ يشمل العقود المسماة (كالسلم والإجارة والشركة)، كما يشمل التطبيقات المختلفة التي تتفرع عنها، كالمرابحة للآمر

[1]– علي محي الدين القرة داغي، "مدى قدرة المنتجات المالية الإسلامية لمتطلبات السوق والتحد ت المستقبلية أمام التطوير والابتكار –دراسة فقهية اقتصادية– "، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الرابع لعلماء الشريعة في التمويل الإسلامي، كوالالمبور ماليز أيام 18 – 20نوفمبر 2009 ،ص،7.

[2]– مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أ بادي، "القاموس المحيط"، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة 2005 ص،300.

بالشراء، والتي تهدف لحل مشكلة أو معالجة قضية مالية خاصة ويترجم ذلك عادة في شكل عقد أو منظومة من العقود والشروط والترتيبات التي تكفل تحقيق هذا الغرض.[1]

هي منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، تدعم تلك المنتجات الانشطة الاقتصادية من دون مخالفة المبادئ الإسلامية، على خلاف المنتجات المالية التقليدية، اي أنها لا تنشيء ديونا و لا تتضمن دفع الفوائد، ويجب أن تتضمن مشاركة المخاطر والمسؤوليات بين الأطراف المتعاقدة.

ومما سبق نستنتج أن المنتج المالي ما هو إلا أداة في يد المنظومة المالية تستخدمه لتحقيق غايات محددة وجد من أجلها، وأنه يمكن أن يكون عقدا واحدا فيكون بذلك منتج بسيط، كما يمكن أن يضم مجموعة من العقود وهو ما يعرف بالمنتجات المركبة، ويشير التعريفين إلى خاصية أساسية وهي ارتكاز المنتج على صيغ وعقود معينة. وينطبق هذا التعريف على أي منتج سواء كان تقليدي أو شرعي، إلا أن المنتجات الإسلامية تشترط إضافة إلى ما تقدم في التعريف، الخضوع لمبادئ التشريع الإسلامي، وعليه فالمنتج الإسلامي: "هو ذلك التصرف الاختياري الذي يهدف إلى حل مشكلة معينة بوسيلة مالية بغية تحقيق هدف مالي اقتصادي، انطلاقا من عقود شرعية مسماة والتزاما بمبادئ المعاملات المالية الاسلامية. [2]

المطلب الثاني: خصائص المنتجات المالية الإسلامية

المقصود بالخصائص هنا هو ما تختص به المنتجات المالية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية من حيث مبادئها(التزاماتها) وأهدافها ووسائلها؛ فمن المعلوم أن الفرق الشائع بين النوعين من المنتجات هو استناد المنتجات المالية الإسلامية إلى أحكام الشريعة الإسلامية وما ارتبط ذه الأحكام من قواعد وضوابط فقهية خاصة المعاملات المالية بشكل عام، في حين أن المنتجات التقليدية أساس وجودها هو تحقيق أهداف مالية من شأنها تعظيم الثروة وزيادة الارباح، وليس لها ضوابط وأحكام تلتزم بها.

للمنتجات المالية الإسلامية خصائص تختص بها عن غيرها من المنتجات التقليدية التي ترتكز على الفائدة أخذا وعطاء ويرجع ذلك للخصوصية التي تتميز بها هندسة المنتجات

[1] أحمد الشرباصي، "المعجم الاقتصادي الإسلامي"، دار الجيل، بدون بلد نشر 1981، ص،298.

[2] سامي بن إبراهيم السويلم، "التحوط في التمويل الإسلامي"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية 2007، ص، 116.

الإسلامية المستندة على أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في ضبط المعاملات المالية ، ومن هذه الخصائص ما يلي : [1]

1. المصداقية الشرعية:

المصداقية : مصداق الشيء : ما يصدقه ،[2] وقد انتشر هذا المصطلح كثيرا خاصة في المجال المالي و المحاسبي و ارتبط ارتباطا كبيرا بالمعلومة المالية ، والمقصود بمصداقية المعلومة المالية في القوائم المالية أن تعكس تلك المعلومات الصورة الصادقة أي الحقيقية للوضعية المالية للمؤسسة، فأصل الكلمة من الصدق.

والصدق لغة مطابقة الحكم للواقع، وفي اصطلاح أهل الحقيقة قول الحق في مواطن الهلاك، وقيل هو أن تصدق في موضع لا ينجيك منه إلاّ الكذب، والصدق أن لا يكون في أحوالك شوب ولا في اعتقادك ريب ولا في أعمالك عيب ، وقيل هو ترك الملاحظة ودوام المحافظة ، وقيل استواء السر و الجهر.[3]

وبإسقاط هذا المفهوم على المعاملات المالية فإن مستند المصداقية هو أحكام الشريعة الإسلامية وفقه المعاملات المالية، والمصداقية في المنتجات المالية الإسلامية إنما يقصد بها موافقة تلك المنتجات– إلى أبعد حد ممكن – في مرجعيتها و غاياتها ، وإجراءاتها ووسائلها للأحكام الشرعية ، و القواعد الفقهية و ضوابط المعاملات المالية الإسلامية دون الإخلال بالمقاصد الشرعية .

2. الكفاءة الاقتصادية :

يقصد بالكفاءة الاقتصادية تحقيق مقاصد المتعاملين بأقل قدر ممكن من التكاليف الإجرائية أو التعاقدية، فتسارع وتيرة الحياة الاقتصادية المعاصرة، والتقدم التقني في عالم الاتصالات والمعلومات، يتطلب تطوير أساليب التعامل الاقتصادي الى أقل حد ممكن من القيود و الالتزامات .[4]

---

[1] سامي بن إبراهيم السويلم، "التحوط في التمويل الإسلامي"، مرجع سابق، ص، 124.

[2] سامي بن إبراهيم السويلم، "التحوط في التمويل الإسلامي"، مرجع سابق، ص ، 128.

[3] محمد عمر جاسر، "نحو منتجات مالية إسلامية مبتكرة"، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية المقام تحت عنوان "الواقع.. وتحديات المستقبل" صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية، أيام –20 21مارس2010، ص،3 .

[4] ناصر سليمان، "أهمية الابتكار في عمل البنوك الإسلامية"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الرابع، ديسمبر2013، ص، 25.

المطلب الثالث : مميزات المنتجات المالية الإسلامية و أهميتها

1. مميزات المنتجات المالية الإسلامية:

تقوم المنتجات المالية بصفة عامة بدور مهم في خفض نفقات التبادل، لكل من المدخرين والمستثمرين فمن الممكن تصميم تلك الأدوات لتتناسب مع مختلف التطلعات والأذواق لكلا الطرفين، الأمر الذي يخفض إلى حد بعيد من تكاليف التفاوض حول الشروط الخاصة بحجم الاستثمارات وآجالها، وصيغة اقتسام الأرباح وغير ذلك من الشروط التي يحتاج المدخرون والمستثمرون إلى الإنفاق عليها فيما بينهم.

ومن أسباب فاعلية المنتجات المالية في تخفيض تكلفة التبادل أنها تزيد من قدرة المؤسسات المالية على الوصول إلى مالكي ومستخدمي الموارد المالية، من خلال تمكينها من التعامل مع أعداد ضخمة من المتعاملين وبالتالي الإفادة من وفور الحجم الكبير، التي تنجم عن القدرة على تبادل الأدوات المالية في أسواق أولية وثانوية وفي هذا الصدد يمكن التعرف على ميزتين تتمتع بهما المنتجات المالية الاسلامية من دون الادوات التقليدية [1]

- **الميزة الأولى: النطاق الأوسع للتفاوض:** ففي ظل التمويل الإسلامي، يتفاوض المدخرون والمستثمرون على معدل لمشاركة الربح فيما بينهم يقع بين صفر ومائة في المائة، وبالمقارنة فإن مصدري الأدوات المالية التقليدية مضطرون إلى التساوم على تقسيم العائد في نطاق أضيق بكثير، لا يتجاوز الفرق بين سعري الفائدة على الإقراض والاقتراض.
- **الميزة الثانية: تناسق الأهداف:** الملاحظ في ظل التمويل التقليدي أنه عندما يود الوسطاء الماليون تعبئة المزيد من الموارد المالية، يقومون برفع أسعار الفائدة المدفوعة للمدخرين، ولكنهم يضطرون في الوقت نفسه إلى زيادة أسعار الفوائد التي تفرض على المستثمرين. وعلى خلاف ذلك، فإن الوسطاء الماليين في ظل التمويل الإسلامي يمكنهم تعبئة المزيد من المدخرات، من خلال تقديم نسب أعلى للمشاركة في الربح إلى المدخرين، ومؤكد أن هذا الربح الذي يتقاسمه المدخرون والوسطاء، يتكون من العائد الذي حصل عليه الوسطاء من المستثمرين، بعد خصم جميع التكاليف بما في ذلك

[1] حمزة الشيخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1998 ص،20.

تكلفة التمويل. وفي الوقت نفسه، يمكن للوسطاء اجتذاب المزيد من المستثمرين بأن يقدموا لهم معدلا أعلى للمشاركة في الأرباح، مما يعني ضمنا تكلفة أقل للتمويل.

2. أهمية المنتجات المالية الإسلامية:

تجاوز الاقتصاد الإسلامي مرحلة الاعتراف وإثبات الوجود إلى مرحلة الممارسة والتطبيق، وهذا يعني أن الاقتصاد الإسلامي انتقل من مرحلة المبادئ والأسس إلى مرحلة الأدوات والمنتجات المالية، التي تترجم تلك المبادئ إلى واقع ملموس، وقد نجحت المؤسسات الإسلامية في تطوير عدد من المنتجات المالية، لكن تنوع الاحتياجات المالية من جهة، وواقع المنافسة من جهة أخرى، يحتم الاستمرار في بناء منتجات جديدة توفر للمؤسسات الإسلامية القدرة على النمو مع المحافظة على هويتها وشخصيتها المستقلة.[1]

إذ لا يمكن للمصارف الإسلامية أن تنافس على المستوى العالمي إلا بتوفير الشروط اللازمة لذلك، ومنها أن تعمد إلى ابتكار الأدوات المالية التي تناسب العصر، ولا تخرج عن أحكام الشريعة ولا يعني الابتكار التقليد الأعمى للمنتجات الغربية لإلباسها ثوبا إسلاميا دون التدقيق في مضامينها فنحصل بذلك على منتجات منزوعة الروح، أو غير مذكاة على طريقة مذبوح على الطريقة الإسلامية.[2]

[1] بن سعدية زهرة، واقع المنتجات المالية الإسلامية ومتطلبات تطويرها، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، العدد1، 2017 ،ص، 63.

[2] سامي بن إبراهيم السويلم، مرجع سبق ذكره، ص،131.

المبحث الثاني: التمويل الإسلامي

اكتسب التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة اهتماما بالغا نظرا لأهميته ونجاعته كمصدر تمويلي يتماشي مع ضوابط الشريعة الإسلامية ويجعل العدالة، من مبادئه الأساسية ويأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التمويلية للعديد من المؤسسات.

المطلب الأول: تعريف التمويل

يعتبر التمويل على أنه مجمل وسائل الإقراض والتي تسمح للمؤسسة بضمان استمرارية نشاطها هذا من المنظور الضيق، أما المنظور الواسع الأقرب للواقع فهو مجموع العمليات التي تبقى من خلالها المؤسسة قادرة على تلبية احتياجاتها من رؤوس الأموال.

حيث يعرف الدكتور عمر حسين التمويل على أنه: "توفر النقود في الوقت المناسب أي الوقت الذي تكون فيه المؤسسة في أمس الحاجة للأموال، كما يوفر الوسائل التي تمكن الأفراد والمؤسسات من الاستهلاك والإنتاج على الترتيب و ذلك في فترات معينة "[1]

ويعرف أيضا بأنه عبارة عن عملية مرتبطة بالنشاط المالي، تشمل الأنشطة الاستثمارية أو شراء شيء معين، حيثتتمثل الوظيفة الرئيسية للتمويل في مساعدة الشركات أو المستهلكين على تحقيق أهدافهم من خلال توفير رؤوس أموال إضافية.[2]

يعرف التمويل على أنه" البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقسيم تلك الطرائق و الحصول على المزيج الافضل بينهما بشكل يناسب كمية و نوعية احتياجات المؤسسة".[3]

جاء في القاموس الاقتصادي أنه :" عندما تريد منشأة زيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم اجهزتها فإنها تضع برنامجا يعتمد على الناحيتين التاليتين :

- **ناحية مادية:** أي حصر كل الوسائل المادية الضرورية لإنجاح المشروع (عدد وطبيعة البنايات ، الآلات، الأشغال، اليد العاملة.

[1] عمر حسن، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1 ،بدون سنة نشر، ص،145 .

[2] محمد صلاح الكردي ، صيغ التمويل الإسلامي المعاصرة ودورها في تنمية التجارة الدولية،دار التعليم الجامعي، 2023، ص،9.

[3] محمد العربي ساكر، محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2006 ،ص، 14.

- **ناحية مالية:** تتضمن كلفة ومصدر الأموال وكيفية استعمالها، وهذه الناحية هي التي تسمى بالتمويل[1].

وبهذا يمكن اعتبار عملية التمويل تتضمن تحمل كلفة الأموال والبحث عن المصادر التي تستمد منها هذه الأموال بالإضافة إلى طريقة استخدامها.

ويتمثل التمويل في جميع الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على واستثمارها في عمليات مختلفة، كما يساعد في تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلًا؛ وذلك في ضوء المبالغ النقدية المتاحة في الفترة الحالية للاستثمار والعائد المتوقع تحقيقه منه، والمخاطر المحيطة به، إضافة إلى اتجاهات السوق المالية.[2]

إن وظيفة التمويل تعتبر من أهم وظائف المؤسسات المالية حيث أنها تقدم لذوي العجز المالي قروضا تفك بها ضيقتها، وبذلك تزيد في حركة النشاط الاقتصادي وكما أن المؤسسة القائمة بالمشروع لابد لها من القيام بدراسة مالية للمشروع وتقدير مبلغ الاحتياج وكيفية الحصول عليه.

وبالتالي، يمكن لهذه المفاهيم أن توفر استنتاجًا يؤكد أن التمويل ما هو إلا توفير الأموال اللازمة لإنشاء المشاريع الاقتصادية وتطويرها؛ وذلك في أوقات الحاجة إليها؛ إذ إنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات، على أن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب.

المطلب الثاني: تعريف التمويل الإسلامي.

التمويل الإسلامي هو : " تقديم الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها (البنك) إلى شخص آخر (العميل) ليتصرف فيها، ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق عائد "مباح "، أما الاستثمار المباح فهو توظيف الأموال من قبل مالكها في مجالات استثمارية معينة ضمن أحكام الشريعة الإسلام بهدف تحقيق الأرباح مثل الاستثمار في الأوراق المالية المباحة شرعا أو شراء الأصول الثابتة بهدف تأجيرها أو إعادة بيعها.[3]

---

[1] –قدي عبد المجيد، عصام بوزيد، التمويل الإسلامي في الاقتصاد، المفهوم والمبادئ، مداخلة في الملتقى الدولي حول :الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية للنظام المصرفي الإسلامي أنموذجا المركز الجامعي خميس مليانة 5–6 ماي 2009 ،ص،3.

[2] محمد العربي ساكر ، مرجع سابق ص ،15.

[3] قدي عبد المجيد ، بوزيد عصام، مرجع سبق ذكره، ص،24.

عرف منذر قحف التمويل الإسلامي " تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية"[1]

وعرّفه فؤاد السرطاوي بأنه:" أن قيام الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة كل منهما ومدى مساهمته في راس المال و اتخاد القرار الاداري و الاستثماري .[2]

إذن: مما سبق، نستنتج أن التمويل الإسلامي هو تمويل يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، فمثلاً البنك الإسلامي لا يمكنه تقاضي فوائد على القرض ولا يمكنه أن يمول نشاطات محرمة إسلامياً؛ إذ أنه لا يوفر الإقراض بينما يوفر عملية البيع والشراء ومشاركة الربح والخسائر، ويجدر بالذكر أن التمويل الإسلامي يربط بين طريقة الحصول على الأموال وطريقة استخدامها، بينما يتم الفصل بينهما في التمويل التقليدي، لذا تقوم عقود التمويل الإسلامي دائماً على الربط بين مصادر الحصول على المال والمتابعة لطريقة استخدامها وتوظيفها واستثمارها.

المطلب الثالث: صيغ ومنتجات التمويل الإسلامي.

تتعدد صيغ التمويل الاسلامي بما يتوافق مع طبيعة المشروع من جهة، ورغبات واحتياجات المتعاملين من جهة أخرى، ويمكن تقسيمها على النحو التالي:[3]

1. **التمويل بالمضاربة :**

هي اتفاق بين طرفين يشارك أحدهما فيه بماله ويشارك الآخر بجهده وعمله في الاتجار بهذا المال. يتم تقسيم الربح بينهما على حسب ما يتفقان عليه من النصف أو الثلث أو الربع من الأرباح. إذا خسر المضارب سواء كان شخص أو شركة، فإن الخسارة تكون على صاحب المال وحده ولا يتحمل المضارب شيئاً منها مقابل ضياع جهده وعمله.

[1] بوزيد عصام، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2010/2009 ،ص03 .

[2] بوزيد عصام ، مرجع سابق ص 04.

[3] قدي عبد المجيد ، بوزيد عصام ، مرجع سابق ص4.

✍ **شروط المضاربة :**

يشترط لصحة المضاربة ما يلي:

- أن يكون كلٌ من رب المال والمضارب أهلاً للتصرف.
- أن يكون رأس المال معلوم المقدار.
- أن يكون رأس المال عيناً حاضرة لا ديناً.
- أن يسلم رأس المال إلى العامل المضارب.
- أن يكون الربح لكل منهما معلوم المقدار.
- أن يكون الربح جزءاً مشاعاً من المال كالربع أو النصف مثلاً

2. التمويل بالمشاركة :

هي عقد مالي يتم بين طرفين، يقدّم كل منهما حصة من المال الذي يلزم للقيام بمشروع اقتصادي أو صفقة تجارية، ويتم الإشراف على العمل من قِبل الطرفين أو أحدهما، بحسب ما يتم الاتّفاق عليه، ويحصل كل من الطرفين على حصة من الربح، بنسبة موافقة مع نسبة المساهمة في رأس المال .[1]

✍ **شروط المشاركة :**

- أن يكون رأس المال من النقود والأثمان وأجاز بعض الفقهاء أن يكون عروضاً (بضاعة)
- أن يكون رأس المال معلوماً وموجوداً يمكن التصرف فيه.
- لا يشترط تساوي رأس مال كل شريك بل يمكن أن تتفاوت الحصص.
- يكون الربح. بينهم على حسب ما اشترطوا بنسبة شائعة معلومة، فإذا لم يشترطوا يكون الربح حسب نسبة رأس مال كل منهم إلى رأس مال المشاركة.
- يكون توزيع الخسارة حسب نسبة رأس مال كل شريك فقط.
- يجوز أن ينفرد أحد الشركاء بالعمل ويشتركوا في الربح بنسبة متساوية، كما يجوز أن يختلفوا في الربح برغم تساويهم في المال.

3. التمويل بالمرابحة :

المرابحة في اللغة هي مصدر من الربح وهو الزيادة وفي اصطلاح الفقهاء هي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح، أو هي بيع برأس المال وربح معلوم. وصفتها أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي

[1]– سيف هشام، صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حلب، 2009 ص.21 15.

اشتري به السلعة ويشترط عليه ربحاً ما للدينار أو الدرهم. وبيع المرابحة نوع من البيع الجائز بلا خلاف غير أن بيع المساومة أولى منه بقول ابن رشد البيع على المكايسة والمماكسة أحب إلى أهل العلم وأحسن عندهم وذلك لأن بيع المرابحة كما يقول الإمام أحمد تعتريه أمانة واسترسال من المشتري ويحتاج إلى تبيين الحال على وجهه ولا يؤمن من هوي النفس في تأويل أو غلط فيكون على خطر وغرر، وتجنيب ذلك أسلم وأولى[1].

✍ **شروط المرابحة :**

شروط بيع المرابحة هي :[2]

- أن يكون الثمن الأول معلوما للمشتري الثاني، لأن المرابحة بيع بالثمن الأول مع زيادة ربح والعلم بالثمن الأول شرط لصحة البيع، فإذا لم يكن معلوماً فهو فاسد.
- أن يكون الربح معلوماً لأنه بعض الثمن، والعلم بالثمن شرط لصحة البيع.
- ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلاً بجنسه من أموال الربا، فإن كان كذلك اشترى المكيل أو الموزون بجنسه مِثلا بمثل لم يجز أن يبيعه مرابحة. لأن المرابحة بيع الثمن الأول وزيادة والزيادة في أموال الربا تكون ربا لا ربحاً.
- أن يكون العقد الأول صحيحاً فإذا كان فاسداً لم يجز.

4. التمويل بالاستصناع :

يعرف الاستصناع بأنه عقد مع صانع على عمل شئ معين في الذمة وهو من عقود البيوع. وقد ذهب الحنفية إلى جواز عقد «الاستصناع» استحساناً كما ذهب إلى جواز التعامل بعقد الاستصناع أيضاً مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي .

حيث جاء في قراره ما يلي[3]:

- إن عقد الاستصناع – وهو عقد وارد على العمل والعين في الذمة – ملزم للطرفين إذا توافرت فيه الأركان والشروط.

[1] – موسى مبارك خالد، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة 17 سكيكده، 2012/2013، ص130.

[2] موسى مبارك خالد ، نفس المرجع السابق ص ،132.

[3] – موسى مبارك خالد، نفس المرجع السابق ص، 200.

✍ **شروط الاستصناع :**

- بيان جنس المستصنع وقدره وأوصافه المطلوبة.
- أن يحدد فيه الأجل.
- يجوز في عقد الاستصناع تأجيل الثمن كله، أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال محددة.
- يجوز أن يتضمن عقد الاستصناع شرطاً جزائياً بمقتضى ما اتفق عليه العاقدان ما لم تكن هناك ظروف قاهرة. وقد شرع الاستصناع لسد حاجات الناس ومتطلباتهم.

5. التمويل عن طريق بيع السلم :

عقد السَّلَم هو نوعٌ من أنواع البُيوع، ويعني: أن يقومَ المُشتري بتسليم الثّمنِ للبائع في مجلس العَقد قبلَ تسليمِه السّلعة المُراد شراؤها، على أنْ يقومَ البائع بتسليم السّلعة المُتّفق عليها في وقت و اجل معلوم.[1]

✍ **شروط بيع السلم :**

يُشترط لعقد السَّلَم ما يُشترط في سائر عقود البيْع، إلّا أنّ هناك شروطًا خاصّة به تُميّزه عن باقي أنواع البيوع، وفيما يأتي بيانها:[2]

- أن يكونَ المُسلَّم فيه وهو المَبيع، موصوفًا وصفًا تامًّا ودقيقاً؛ بأن يذكرَ نوعَه وجِنسه ولونَه وجودته؛ لِئلّا يؤدّي إلى المُنازعة بينهما. أن يكونَ المُسلَّم فيه مُؤجّلاً أجلًا مَعلومًا.
- أن يكونَ المُسلَّم فيه دينًا، أي موصوفاً في الذمّة.
- أن يكونَ المُسلَّم فيه مَقدورًا على تسليمه عند حُلول الأجل، بأن يكون جِنس المُسلّم فيه موجوداً في الأسواق بنوعه وصِفته، من وقت العقد إلى وقتِ حُلول أجل التّسليم.
- أن يكونَ الثّمن مَعلومًا. أن يتمّ تسليم الثّمن في مجلس العقد.
- أن تكون الصّيغة بلفظ السَّلَم أو السّلف.

6. التمويل بالإجارة: تضمن الإجارة شراء استخدام الأصللمدة زمنية طويلة دون تملكه،فهي عقد يراد به تمليك منفعة مشروعة لمدة متفق عليها مقابل عوض مشروع ومعلوم.وتحقق للبنك فوائد تتمثل في:

- المساعدة على حل مشكلة امتصاص المدخرات والودائع لهذه البنوك.

[1] دبيان الدبيان ، المعاملات المالية أصالة ومعاصرة الرياض:مكتبة الملك فهد الوطنية، ط2 ،جزء 3، 1432،ص، 79.

[2] ديبان الديبان ، نفس المرجع السابق ص ،4.

- تحسين مركز السيولة للمستأجر وعدم إرهاقه بالديون،مما يسمح له بتوسيع نشاطهواستقلاليته المالية.
- تدر الإجارة عائد مقبول للمؤجرلأمواله المستثمرة،وليس عائدا افتراضيا

المبحث الثالث: المؤسسات الناشئة وطرق تمويلها

حظيت المؤسسات الناشئة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة باهتمام متزايد من قبل السلطات الرسمية أو الهيئات الأكاديمية، فبعد انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، سعت الجزائر إلى خلق بديل لتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق المؤسسات الناشئة، فهي تعتبر ذات تاريخ تشغيلي قصير والتي غالبا ما تكون حديثة الإنشاء، وتكون في طور النمو والبحث عن الأسواق و أصبح هذا المصطلح متداولا على نطاق عالمي .[1]

واجتهد العديد من الباحثين والمختصين الاقتصادين والقانونيين لإعطاء تعريف واضح للمؤسسة الناشئة يكون كفيلا بإزالة الغموض الذي يكتنفها، مبرزين في نفس الوقت أهم الخصائص التي ظهرت على هذا النوع من المؤسسات؛ وما تميزت بها على وجه الانفراد، مقارنة بالمؤسسات التي يشهدها عالم الأعمال.

المطلب الأول : تعريف المؤسسات الناشئة و خصائصها.

1. تعريف المؤسسات الناشئة :

معنى المؤسسة الناشئة حرفيا وكمصطلح إنجليزي الأصل هو start–up والذي يتكون من كلمتين مجزئتين إلى Start :التي تعني الانطلاق و up بمعنى النمو، وهو ما يفيد عند تركيب المعنى أن هذه المؤسسة عبارة عن مشروع صغير بدأ للحظة أو للتو وانطلق نموه، أي أنها عبارة عن مؤسسات ذات طابع تكنولوجي .[2]

بدأ استخدام المصطلح start–up مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر risque–capital ليتم استخدام هذا المصطلح بعد ذلك .

غير أنه ليس من الضروري أن تكون هذه المؤسسات تعمل في مجال التكنولوجيا، أو أن يكون تمويلها من قبل مخاطر أو مغامر(funding Venture) الأمر الوحيد الذي يهم هو النمو، وأي شيء آخر يرتبط بالمؤسسات الناشئة يتبع النمو .

---

[1] بو الشعور شريفة، "دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة start-up دراسة حالة الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد ،23 العدد ،20 ،2017 ص.302.

[2] الشمبري احمد عبد الرحمان، سرور علي إبراهيم، حاضنات الأعمال، المفاهيم والتطبيقات في الاقتصاد المعرفي، دار الإجادة، الرياض، 2014ص.04.

وبحسب باتريك فريدسنPatrick Fridenson أن تكون الشركة الناشئة لا تتعلق بالعمر ولا بالحجم و لا بقطاع النشاط ، و يجب ان تتضمن و تستوفي الشروط الأربعة التالية :[1]

- نمو قوي محتمل.
- استخدام تكنولوجيا حديثة.
- تحتاج لتمويل ضخم.
- سوق جديد مع صعوبة تقييم المخاطرة.

ومن خلال هذه التعريفات استخلصنا تعريف للمؤسسات الناشئة و هي متمثلة في شركات حديثة النشأة تم بناؤها من فكرة مبتكرة و ريادية إبداعية و لديها احتمالات كبيرة للنمو في وقت وجيز جدا.

2. خصائص المؤسسات الناشئة :

تتصف المؤسسات الناشئة مجموعة من الخصائص التي تجعلها قادرة على التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية لمختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية منها : [2]

- روح المبادرة بإمكانها إنشاء العديد من الوحدات الصناعية، التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع خاصة الاستهلاكية منها.
- تتميز المنشآت الصغيرة بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، إضافة إلى إن تكلفة فرصة العمل المتولدة في المنشأة الصغيرة تكون عالية في إستيعاب وتوظيف العمالة نصف الماهرة أو حتى غير الماهرة.
- المساهمة في إستراتيجية التنمية المحلية، وذلك كون العديد من الدول تضع خططا للتنمية المحلية، بهدف توزيع السكان على أكبر مساحة ممكنة وتخفيف الضغط على المدن الكبيرة.
- قدرة تأقلمها مع المحيط الخارجي وإمداد نطاقها إلى المناطق النائية إضافة إلى قلة الإنتشار الجغرافي.
- مرونة التفاعل مع المناخ الاستثماري وقدرتها على التأقلم مع التغيرات التي تحدث في محيطها.
- الإنخفاض النسبي للتكاليف الرأسمالية في مرحلة الإنشاء وقلة التدرج السلطوي.

[1] wydden. (2019, 07 14). Dis, c'est quoi une start-up . Consulté le 10/03/2022, sur https : //wydden.com/dis-cest-quoi-unestart.

[2] رمضاني مروى، بوقرة كريمة، تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر– (نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا)– ، حوليات جامعة بشار .في العلوم الإقتصادية، المجلد ،07 العدد ،03 ،2020 ص،280–279.

- إستخدام تقنية إنتاجية أقل تعقيدا وأقل كثافة رأسمالية، ولهذا فهي تعتمد نسبيا على اليد العاملة.
- دقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة والإستفادة من نتائج البحث العلمي وتجسيد كل المبادرات إلزامية إلى الإستفادة من التطور التكنولوجي، مما يساعد على رفع الإنتاجية ومن خلالها تخفيض مستوى التكلفة .[1]

3. أهمية وأهداف المؤسسات الناشئة:

لقد شهدت المؤسسات الناشئة اهتماما متزايدا من طرف العديد من الدول نظرا لدورها الكبير في النشاط الاقتصادي خاصة بعد أن أثبتت فعاليتهافي معالجة المشاكل الاقتصادية.

نستعرض فيما يلي أهمية وأهداف المؤسسات الناشئة.

- **أهمية المؤسسات الناشئة:** يمكن إبرازها فيما يلي:
  - الحد من البطالة وتوفير مناصب العمل.
  - التجديد في الخدمات والمنتوجات المقدمة.
  - استغلال الثروات المحلية.
  - القضاء على الاحتكار وتحقيق التوازن الجهوي.
  - انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوبة وصغر القروض والمخاطر المنطويةعليها.
  - نقص حجم القوة العاملة اللازمة وتحقيق روح الفريق وتقليل التكاليف نسبيا.
  - بساطة التكنولوجيا المستعملة وسهولة العمل فيها.
  - وجود اجراءات عمل مبسطة وخطط واضحة ووضوح التنظيم.
  - نقص تكلفة الإدارة والمصاريف العمومية.
  - السرعة في تغيير النشاط.
  - رفع مشاركة الإناث في النشاط الإقتصادي.
  - محاربة الفقر وتنمية المناطق النائية.
  - دعم الصادرات.
- **أهداف المؤسسات الناشئة:** تسعى المؤسسات الناشئة إلى تحقيق الأهداف الآتية:
  - ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة اقتصادية ثم التخلي عنها لأي سبب كان.

[1] رمضاني مروى ، بوقرة كريمة ، مرجع سابق ص، 280

- استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة، بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين.
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها، جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة، وهو يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطن الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الإدماج والتكامل بين المناطق.
- تهدف أن تكون حلقة وصل في النسيج الإقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها، والتي تشترك في استخدام ذات المدخلات.
- تمكين فئات عديدة من المجتمع التي تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تمثل القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

المطلب الثاني: الإطار التشريعي للمؤسسات الناشئة في الجزائر

في إطار دعم حركية إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، عملت السلطات الجزائرية على تهيئة البيئة المناسبة لهذا النوع من المؤسسات[1]، فتناول المشرع الجزائري تعريف المؤسسة الناشئة أو المبتكرة في القانون رقم 15-21 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، كما أشار في أحكام القانون رقم 17-02 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والقانون المالية لسنة (2020) وكذا أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة و"مشروع مبتكر" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها.

[1] إقلولي اولد اربح صافية، " مكانة المؤسسات الناشئة في القانون الج ازئري"، الملتقى الوطني الثاني عشر حول" المؤسسات الناشئة والحاضنات، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي ، يوم 15 فيفري ،2021 ص، 33.

1. المؤسسات الناشئة في ظل القانون رقم 15-21 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

تناول المشرع الجزائري تعريف المؤسسة الناشئة أو المبتكرة في محتوى نص المادة 06 من قانون رقم 15-21 [1] على أنها: " تعني المؤسسة التي تتكفل بتجسيد مشاريع البحث الأساس أو التطبيقي أو تلك التي تقوم بأنشطة البحث والتطوير" فالمشرع قدم تعريفات وشرح بعض المصطلحات في هذا القانون دون أن يتناول شرح المؤسسة الناشئة بدقة .

2. المؤسسات الناشئة في ظل قانون رقم 17-02 المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تطرق المشرع الجزائري إلى المؤسسات الناشئة بموجب المادة 21 من القانون التوجيهي رقم 17-02 المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2] فذكرها عندما تعرض لآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة عن طريق صناديق الضمان وصناديق الإطلاق بإعتبار أن المؤسسات الناشئة نموذج اقتصادي جديد مبني على المعرفة والابتكار، فهو إذن قطاع واعد يجب تطويره وترقيته لتحقيق التنمية الاقتصادية وقد جاء محتوى نص مادة 21 كما يلي: "تنشأ لدى الو ازرة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناديق ضمان القروض وصناديق الإطلاق وفقا للتنظيم الساري المفعول، بهدف ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة". فأضفى قانون رقم 17-02 إلى تشجيع على إنشاء صناديق ضمان القروض وصناديق الإطلاق.

يتضح من خلال محتوى نص المادة 21 من قانون رقم 17-02 أن المشرع الجزائري لم يتطرق إلى تعريف المؤسسات الناشئة، وانما اكتفى بذكر صناديق التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الناشئة المبتكرة بين مساهمة صناديق الإطلاق كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة،

[1] قانون رقم 15-21 ، مؤرخ في 30 ديسمبر ،2015 يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ج.ر.ج.ج عدد ،71 مؤرخ في 30 ديسمبر ،2015 معدل ومتمم بقانون رقم 20-01 مؤرخ في 30 مارس ،2020 ج.ر.ج.ج عدد ،20 صادر بتاريخ 05 أفريل 2020.

[2] قانون رقم 02-17 ، مؤرخ في 10 جانفي ،2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر.ج.ج عدد 02 ، صادر بتاريخ 11 جانفي 2017.

وتكون ملائمة أكثر لهذا النوع من المؤسسات كما تؤدي إلى تحسين تنافسها حسب حجمها ومجال نشاطها .[1]

3. المؤسسات الناشئة في ظل القانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020:

تعد فكرة المؤسسات الناشئة في الجزائر حديثة النشأة، بحيث تطرق لها القانون رقم14-19 المتضمن قانون المالية لسنة 2020[2]، والذي نص في مادة 69 منه على مجموعة من تسهيلات و التحضيرات الجبائية التي تستفيد منه المؤسسات الناشئة والتي جاء فيها: تعفى الشركات الناشئة من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة بالنسبة للعلامات التجارية..."، من خلال المادة نلاحظ أن المشرع لم يحدد لنا من تكون هذه المؤسسات الناشئة التي تستفيد من الامتيازات الجبائية بل اكتفى بذكرها فقط.

فالمشرع الجزائري في نص المادة 69 أقر بتسهيلات وتحضيرات جبائية لفائدة المؤسسات الناشئة والتي تنشط في محالات الابتكار و التكنولوجيا الجديدة و اعفائها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة بهدف م ارفقتها في مرحلة الانطلاق وضمان تطوير ادائها لاحقا .[3]

4. المؤسسات الناشئة في ظل المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة "مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها:

لقد أثبتت الدولة الجزائرية في ترقية وتطوير المؤسسات الناشئة التي تقوم خاصة على الابتكار والتحديد واعتماد تكنولوجيات حديثة، وذلك بصدور المرسوم التنفيذي رقم 20-254[4]المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة " ومشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها،

---

[1] اقلولي ولد اربح صافية، مرجع سابق، ص، 34.

[2] قانون رقم ،14-19 مؤرخ في 11 ديسمبر ،2019 يتضمن قانون المالية لسنة ،2020 ج.ر.ج.ج عدد ،81 صادر بتاريخ 30 ديسمبر 2019.

[3] قسوري إنصاف، "حضانات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسة الناشئة الجزائرية"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، عدد، 02 جامعة محمد لخضر، بسكرة ، ،2020 ص، 22.

[4] مرسوم تنفيذي رقم 20-254 ، مؤرخ في 15 سبتمبر ،2020 يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة" مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، ج.ر.ج.ج عدد ،55 صادر بتاريخ 21 سبتمبر 2020

والتي تضمنت ضمن أحكامه بتعريف خاص بالمؤسسات الناشئة من خلال شروطها، وبالإضافة إلى تدابير الدعم المؤسسات الناشئة القائمة على الابتكار والتجديد.

تضمنت المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 254-20 السالف الذكر بتعريف خاص بالمؤسسات الناشئة من خلال مجموعة من الشروط :

- أن تكون المؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وهو معيار إقليمي فصلت فيه أحكام القانون التجاري وألزمت أن تكون كل مؤسسة تنشط داخل التراث الوطني بالخضوع للقانون الجزائري.
- أن لا يتجاوز عمر المؤسسة 08 سنوات، دون أن يبين لنا النص بداية احتساب هذه المدة، وحسب أحكام المادة 14 فإن مدة 08 سنوات تحتسب بداية من حصولها أول مرة على علامة مؤسسة ناشئة، لأنها نصت على منح هذه العلامة لمدة أربع سنوات قابلة لتحديد مرة واحدة .[1]
- أن يكون نشاط وأعمال المؤسسة منصب على المنتجات وإنتاج السلع مهما كانت طبيعتها أو نوعها.
- وأن يتضمن النشاط فكرة مبتكرة بما يساهم في استقطاب الكفاءات والأفكار المبدعة.
- أن يكون نسبة 50 % على الأقل من أرسمال المؤسسة، مملوك من قبل الأشخاص الطبيعية أو صناديق الاستثمار المعتمدة من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة.
- أن يتضمن نشاط المؤسسة إمكانية نمو كبيرة وهي خاصة ملتصقة بالمؤسسة الناشئة في كل بلدان العالم.
- أن لا يتجاوز عدد عمال المؤسسة 250 عامل.

المطلب الثالث: طرق تمويل المؤسسات الناشئة.

اعتبر موضوع تمويل المؤسسات الناشئة أهم المشاكل التي تعترضها، لذا كان لابد من ابتكار أدوات تمويل متعددة ومتنوعة حتى تتماشى مع التطور والتنوع الذي شهدته الحاجات التمويلية، ولعل من نتائج التطور المستمر للوسائل التمويلية ظهور أنماط جديدة تختلف عن أنماط التمويل التقليدية2005.

1. **صندوق تمويل المؤسسات الناشئة:** إن صندوق تمويل المؤسسات الناشئة الذي تم إنشاؤه في الجزائر يعتمد على آلية تمويل قائمة على الإستثمار في رؤوس الأموال وليس على ميكانيزمات

[1] عبد الحميد لمين ، سامية حساين، تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الج ازئر" قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-254 ، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلة ،05 عدد ،02 الجزائر 2020.

التمويل التقليدية المختلفة القائمة على القروض ناهيك على كونه فرصة لإبعاد الشباب عن البيروقراطية الإذدارية، فهو آلية تمويلية جديدة تمكن الشباب أصحاب المشاريع من تفادي البنوك وما ينجر عنها من ثقل بيروقراطي، من خلال هذه الوسيلة التي تتمتع بالمرونة التي تتطلبها المؤسسات الناشئة[1]،

يتم تمويل الصندوق من طرف الدولة ويبقى مفتوحا على القطاع الخاص، وكذا الشركات الأجنبية الراغبة في المساهمة فيه ماليا.

2. **تمويل المؤسسة الناشئة عن طريق استغلال الحقوق الملكية الفكرية:** مع دخول إتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة TRIPS،حيز التنفيذ معظم بلدان العالم ومع تزايد حدة المنافسة نتيجة العولمة، فإن هناك توجه عام حول اعتماد المؤسسةمهما كان حجمها على الابتكار من جهة، وعلى وضع الآليات اللازمة لحماية تلك الابتكارات من استغلالهامن طرف الآخريندون ترخيص.
3. **رأس المال المخاطر آلية لتمويل المشاريع الناشئة:** فيما يتعلق بتمويل المشاريع الناشئة هناك اتجاه لتفضيل التمويل بالأموال الخاصة المتمثل في رأس المال المخاطر على التمويل البنكي وعدم التطرق تماما للجوء لسوق رأس المال لعدم منطقية توجه منشأة حديثة للاكتاب العام.فحسب BAATTTINNI، فإن خصائص مصادر الأموال الأكثر ملائمة لهذا النوع من المشاريع تتمثل في:
   - تحمل أخطار المنشأة.
   - البقاء لفترة طويلة وكافية تحت تصرف المنشأة.
   - تمنح من دون ضمانات.
   - لا تطالب بتوزيعات أو تسديدات آنية، بل تكون التوزيعاتفقط على حال النجاح وتحقيق الأرباح.
   - استثمارات مالية تبقى المبادر في وضعية الأغلبية.

هذه الخصائص تقود إلى استبعاد القروض البنكية التقليدية واعتبار تمويل من رأس المال المخاطر كأحسن بديل تمويلي للمنشآت الناشئة.

[1] بن سعدية زهرة، نوافع المنتجات المالية الإسلامية ومتطلبات تطويرها،مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد1، ص165، 2022.

4. **البنوك:** إن حاجة المؤسسة للأموال هي حاجة مستمرة وليست ظرفية، ومن هنا فإن علاقة المؤسسة بالبنك هي أيضا علاقة دائمة تقوم على تبادل المنافع بين الطرفين، فالمؤسسة تحصل على الخدمة والبنك يحصل على مكافأة لقاء الخدمةالمقدمة، كما أن هذه العلاقةلم تعد قائمة على أساس الوصاية و إنما تقوم اليوم على أساس قواعد وأصول العمل البنكي المالي.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل تبين لنا أن المؤسسات الناشئة تحتل مكانة مهمة في التوجه الجديد لاقتصاديات الدول نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في تحقيق معدلات نمو عالية وتوفير مناصب الشغل و المساهمة في الإقتصاد الوطني و تعتبر مشكلة التمويل من أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الناشئة هذا ما أدى بالحكومات بالبحث على مصادر وهياكل تتماشى مع خصوصياتها من أهم هاته المصادر التمويل الإسلامي الذي يعتبر البديل الأمثل للتمويل الربوي في البنوك التقليدية.وهذا ماسنقوم بتوضيحه في الفصل الثاني وذلك باسقاطه على بنكي البركة والسلام الجزائريين.

الفصل الثاني :

الإطار التطبيقي حول المنتجات المالية الإسلامية وتمويل المؤسسات الناشئة

- تمهيد
- المبحث الأول: الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
  - المطلب الأول: تعريف الصيرفة الإسلامية وأهم مبادئها.
  - المطلب الثاني: ضوابط الصيرفة الإسلامية .
  - المطلب الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- المبحث الثاني: تمويل مؤسسات الناشئة عن طريق منتجات بنك البركة الجزائري.
  - المطلب الأول:التعريف ببنك البركة الجزائري.
  - المطلب الثاني:الدراسات الإحصائية للتمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة.
  - المطلب الثالث: منتجات بنك البركة الجزائري التي تستفيد منها المؤسسات الناشئة.
- المبحث الثالث: تمويل مؤسسات الناشئة عن طريق منتجات مصرف السلام الجزائري.
  - المطلب الأول: تعريف مصرف السلام الجزائري.
  - المطلب الثاني:الدراسات الإحصائية للتمويلات الممنوحة من طرف مصرف السلام.
  - المطلب الثالث: منتجات مصرف السلام الجزائري التي تستفيد منها المؤسسات الناشئة.
- خلاصة الفصل.

تمهيد:

تماشيا مع التطورات المتسارعة التي عرفتها الصناعة المصرفية الدولية بتأثير من ظاهرة العولمة المالية، وما نتج عنها من تحرير لتجارة الخدمات المالية والمصرفية من زيادة حدة المنافسة المصرفية، سعت العديد من المصارف عبر العالم إلى تبني خيار مصرفي جديد يختلف تماما عن أنشطتها التقليدية المعتادة ذات التخصص الوحيد، من خلال تفتحها وممارستها لكل النشاطات والخدمات المالية والمصرفية. وهذا ما سنوضحه في هذا الفصل.

المبحث الأول: الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

لقد أصبحت الصيرفة الإسلامية تحتل مكانة هامة في الاقتصاد المصرفي العالمي، خاصة في ظل التغيرات الدولية المعاصرة.

المطلب الأول: تعريف الصيرفة الإسلامية ومبادئها.

أولا: تعريف الصيرفة الإسلامية .

تعبر الصيرفة الإسلامية عن النظام أو النشاط المصرفي الذي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، أي تعتبر جزءا من المالية الإسلامية في إطار النظام الاقتصادي الإسلامي، وليست المكون الوحيد لهذا النظام، وتحظى بأهمية بالغة كونها التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي، حيث أنها أوجدت مجالا لتطبيق فقه المعاملات المالية الشرعية في الأنشطة المصرفية، وتعد المصارف الإسلامية أحد أهم المرتكزات الأساسية القائمة بأعباء الصيرفة الإسلامية ضمن مكونات النظام المالي الإسلامي.[1]

ثانيا: مبادئ الصيرفة الإسلامية .

لقد حددت الشريعة الإسلامية مبادئ عملية، يجب على المصارف الإسلامية التقيد بها، من أهمها:

أ. تحريم التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاء.

ب. العمل على تنمية المال وعدم اكتنازه وحبسه عن التداول.

ج. النهي عن كسب المال بطرق غير مشروعة بعدم الدخول في معاملات أو عقود تحتوي الأمور التالية.

- **الجهالة:** وهي عيب يعتري شروط الصحة في المعاملات والعقود وما يتعارف عليه في الأصول والمبادئ الاجتماعية والمهنية.
- **الغرر:** وهو تعريض المرء نفسه أو ماله للخطر أو الهلاك من غير أن يعرف.
- **الإسراف:** وهو مجاوزة الحد المتعارف عليه في إنفاق المال كالإنفاق في غير اعتدال، أو وضع المال في غير موضعه.
- **التعسف:** وهو استخدام الحق أو المال على نحو يضر بصاحبه أو بالغير.

[1]– عوادي مصطفى، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني يومي 06 و 07 ديسمبر 2017 جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص،7

- **السحت:** وهو كل مال أكتسب أو حصل عليه بطرق غير شرعية، فهو حرام.
- **شرعا:** ويدخل فيه خيانة الأمانة والتلاعب بالحقوق والربا وتعاطي العقود المحرمة.
- **الغبن:** وهو النقص والخداع في المعاملات وهو محرم شرعا.

د- استثمار المال في الطيبات والابتعاد عن المحرمات من خلال اكتساب المال وإنفاقه فيما فيه منفعة للناس.

هـ- قاعدة الغنم بالغرم ويقصد بالغنم هنا الحق في الربح، أما الغرم فيقصد به الاستعداد لتحمل الخسارة، وتعتبر هذه القاعدة أساسية في التعاملات القائمة على المشاركة، حيث يكون المتعامل مع المصرف الإسلامي شريكا في الربح والخسارة.

و- ارتباط التمويل بالجانب المادي للاقتصاد بمعنى الإنتاج الحقيقي الذي يضيف شيئا جديدا للمجتمع.[1]

ثالثا: التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي الجزائري أثناء مسيرة إصلاحه.

يمكننا حصر أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في الجزائر في نوعين أساسيين هما:

1. **التحديات الداخلية:** من أهمها ما يلي:

- **صغر حجم البنوك:** على الرغم من التطور الذي شهدته البنوك الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلا أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع البنوك العربية والأجنبية، حيث أن الاتجاه السائد الآن هو اندماج البنوك فيما بينها من أجل تقوية مكانتها وتعزيز كفاءتها.
- **التركيز في نصيب البنوك** : تمتلك البنوك التجارية العمومية أكثر من 95 بالمائة من إجمالي الأصول، الأمر الذي يحد من المنافسة، لأنه في مثل هذه الحالات، يكون لممارسات بعض البنوك انعكاسات هامة على أداء البنوك الأخرى وتطوير الصناعة البنكية، مما يؤثر بدرجة جوهرية على أداء السوق.
- **تجزئة النشاط البنكي:** أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر والمرتكزة على تخصيص الموارد المالية بطريقة مخططة إلى خلق نوع من التخصص في النشاط البنكي وهذا بإتاحة القروض لقطاع معين بذاته.

[1]- بنو جعفر عائشة، الفروع الإسلامية كمدخل لتحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، العدد 1، المجلد 07، مخبر التنمية المحلية والمستدامة ولمقاولتيه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي علي كافي تندوف، الجزائر، مارس 2020، ص، 5.

- **هيكل ملكية البنوك:** أثر وجود الملكية والسيطرة في الهيكل المالي للمصارف على استراتيجيات وعمليات المؤسسات البنكية بشكل كبير، وعلى الرغم من سياسة التقليل من نسبة ملكية القطاع العمومي في البنوك وتخفيف قيود الدخول إلى القطاع المالي والمصرفي، إلا أن القطاع العمومي مازال يمتلك حصة الأسد في الجهاز المصرفي.
- **ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات:** تعاني أنظمة المدفوعات من ضعف كبير في تسوية المعاملات بين البنوك، والبطء في تحصيل الشيكات والتحويلات المالية، مما شجع المتعاملين الاقتصاديين بالتعامل خارج الجهاز المصرفي.[1]
- **القروض المتعثرة :** تفاقمت الوضعية المالية للبنوك الجزائرية نتيجة نمو القروض المتعثرة حيث وصلت إلى أكثر من 50 بالمائة من إجمالي القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية، الأمر الذي تطلب تطهير محافظ البنوك وتحمل الخزينة العمومية هذه التكلفة الباهظة.[2]
- **ضعف استخدام التكنولوجيا** حيث يحتاج الجهاز المصرفي الجزائري إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية الحديثة وتطبيق البرامج العصرية حتى يكون قادرا على مواكبة تحدي المنافسة داخليا وخارجيا.
- **ضعف سياسة إدارة المخاطر :** لا زالت البنوك الجزائرية غير مهيأة لاعتماد المقاييس المطبقة في مجال إدارة مخاطر الائتمان والرقابة الداخلية حيث تتعامل مع المخاطر بطريقة تقليدية مما يصعب عليها إدارة وتجنب الأزمات المالية المفاجئة.
- **القيود المحاسبية والتنظيمية** منها عدم ملاءمة المخطط المحاسبي القطاعي الخاص بالبنوك في تغطية الحسابات وطرق معالجة العمليات وكذلك غياب محاسبة تحليلية بنكية دقيقة مكيفة مع واقع البنوك، ناهيك عن ضعف منظومة الاتصال التنظيمي بين مختلف المصالح ، مما ينعكس سلبا على عملية اتخاذ القرار.
- **ضعف الكثافة المصرفية في الجزائر :** حيث تحدث الكثير من الصرفيين على مبدأ الانتشار بطريقة أو بأخرى، وهناك نماذج عديدة وضعت في هذا المجال، ومنها نموذج كاميرون

[1]– مليكة زغيب، حياة نجار، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – الواقع والتحديات ، النظام البنكي الجزائري، الشلف، الجزائر، 14/15 ديسمبر، 2004، ص، 402.

[2]– سنوسي علي، محاضرات في النظام المصرفي الجزائري، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2020/2021، ص، 63–64

Cameron والذي وضع سنة 1967 حيث ينص على أن لكل 10000 ساكن فرع. ومبدأ هذا النموذج مبني على عرف دولي يقيس الكثافة المصرفية من خلال المعادلة التالية :[1]

الكثافة المصرفية = (عدد الفروع / عدد السكان) *10000

2. التحديات الخارجية:

تتمثل في التغيرات السريعة في المحيط الدولي الذي يتعامل معه فيؤثر ويتأثر به، وهو ما من شأنه أن يؤثر على قدرة البنوك الجزائرية في أداء وظائفها والتي على رأسها دفع عجلة التنمية في البلاد، ويمكن أن نذكر أهم هذه التحديات فيما يلي:

- **عولمة الخدمات المالية والمصرفية** : والتي ستؤثر بشكل مباشر على أداء البنوك التجارية الجزائرية، سواء بشكل إيجابي إو سلبي فاستكمال ترتيبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والالتزام بها خاصة فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، يجعل البنوك أمام واقع جديد تفرضه هذه التحولات التي يكون لها التأثير المباشر وغير المباشر على العمل المصرفي وواقع البنوك الجديد.
- **تحديات تكنولوجيا المعلومات والاتصال** تلعب دورا هاما في مستقبل اقتصاديات الدول إذ أنها تؤثر على الأسواق المالية إلى درجة أنه أصبح من الصعب على أي دولة أن تضع قيودا على معاملاتها وأصبح محتوما على الجميع أن يتعاونوا من اجل تحقيق معدلات النمو المطلوبة وبتعاظم دور تكنولوجيا المعلومات أصبحت تشكل تحديا حقيقيا للمصارف عامة، وذلك من خلال ما يلي:
  - التأثير على وضع القيود والإجراءات الحمائية
  - زيادة المنافسة المصرفية
  - التأثير على نوعية الخدمات وطرق تقديمها
  - التأثير على هوامش الربح

[1]– زقرير عادل، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة، أطروحة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود وتمويل، الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2008/2009، ص، 139–140

- **الالتزام بالاتفاقيات الدولية:** التزام البنوك العالمية بالاتفاقيات الدولية مثل نسبة الملاءة المصرفية (معيار كفاية رأس المال)، والاتفاقيات الدولية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، لاسيما في مجال الخدمات المصرفية وبالأخص ما تعلق منها بالالتزام بانفتاح القطاع المصرفي على المشاركة الدولية.[1]

المطلب الثاني: ضوابط الصيرفة الإسلامية.

تنقسم صيغ التمويل التي تقدمها المصارف إلى مجموعتين أساسيتين هما:

صيغ العائد الثابت ممثلة في صيغ المرابحة السلم الإستصناع والإجارة وتتسم عادة بثبوت العائد وفي هذه الحالة تقترب البنوك الإسلامية من نموذج الوساطة في البنوك التقليدية في مجال التوظيف، وصيغ المشاركة في الربح والخسارة القائمة على مبدأ الغنم بالغرم مجسدة في صيغ المضاربة والمشاركة والمزارعة والمساقاة، بالإضافة إلى صيغة القرض الحسن حيث تعبر هذه الأخيرة مع صيغ المشاركة في الربح والخسارة عن الفلسفة الحقيقية للتمويل الإسلامي.

إن وجود هذه الصيغ يخضع لوجود عدة ضوابط شرعية تحكم الصيرفة الإسلامية يجب مراعاتها بغية تجسيد أحكم الشريعة الإسلامية وتجنب الوقوع في المخالفات الشرعية أوالشبهات وهي:

- **قاعدة الغنم بالغرم:**العائد على قدر المخاطرة أي أن الحق في الحصول على الريح يكون بقدر تحمل المشقة كالمخاطر أو الخسائر. وباعتبار المشاركون مسؤولون عن أعمالهم. فإن الربح (الغنم) يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة (الغرم).
- **قاعدة الخراج بالضمان:** أي أن من يضمن أصل الشيء. جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد. وتعتمد هذه القاعدة الفقهية على أن العائد لا يحل إلا نتيجة تحمل المخاطرة. فيضمان أصل المال يستحق الخراج (أي ما خرج منه المتولد عنه. ويجوز الانتفاع لمن ضمنه لأنه يكون ملزما باستكمال النقصان المحتمل حدوثه ولهذه القاعدة علاقة بالقاعدة السابقة من حيث أن الخراج غنم والضمان غرم وتعتبر هذه القاعدة ذات أثر كبير في الأعمال المالية والمصرفية حيث تؤثر في عملية توزيع النتائج المالية في المصارف الإسلامية.

[1]– علي بوعمامة، اندماج وخصخصة البنوك، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود – مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب البليدة، 2006، ص، 182–184

- **قاعدة لا ضرر ولا ضرار:** يحتم هذا المبدأ على المستثمر الانضباط بالقواعد العامة التي تحكم المجتمع المسلم. فنشاطه لابد أن يتسم بالمنفعة العامة. ولا يخضع للرغبات. والنوازع الفردية التي فد تفضي إلحاق الضرر بالمجتمع. وبذلك فالحقوق الخامة مكفولة. مادامت لا تعارض الصالح العام أي أن المالك له حق الانتفاع بملكه كيف ما يشاء شريطة ألا يلحق الأذى بالآخرين.[1]

المطلب الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

ترجع أول محاولة لتأسيس بنك إسلامي في الجزائر إلى أواخر عام 1929 م، تحت تسمية "البنك الإسلامي الجزائري" بعد أن تم إعداد قانونه الأساسي وجمع رأسماله الاسمي بمبادرة من الشيخ أبي اليقظان وبعض كبار التجار والأثرياء الجزائريين، لكن سلطات الاحتلال الفرنسية تصدت لهذا المشروع وأجهضته.

واعتمدت الجزائر المستقلة أول بنك هو بنك البركة الجزائري أي بعد أشهر قليلة من صدور قانون النقد والقرض الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك في الجزائر.[2]

أولا : بنك البركة الجزائري.

ويتعلق الأمر ببنك البركة الجزائري الذي تأسس في 6-12-1990، ثم فتح أبوابه رسميا في 20-5-1991 وهو يعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر برأسمال وقدره 500.000.000 دج، 500.000.000دينار جزائري مقسمة إلى 500.000سهم، قيمة كل سهم 1000دج ، و يشترك فيه مناصفة كل من:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بنك حكومي جزائري) BADR ، بنسبة 50%
- شركة دله البركة القابضة الدولية و مقراتها بين جدة السعودية و البحرين" بنسبة 50،% وفي آخر التقارير التي يصدرها المصرف أعلن عن نسبة 9.59% بالنسبة لمجموعة البركة

[1]- سوسن زريق، سارة علالي واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر -دراسة ميدانية مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 01، المجلد ،04 جامعة حمة لخضر بالواد الجزائر، جوان 2019، ص، 10.

[2]- العرابي مصطفى، طروبيا نذير، توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: التحديات والتطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام (20/02)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 2 المجلد السادس ، جامعة أحمد ،دارية، أدرار، ،الجزائر، ديسمبر 2020، ص، 235.

و 40.1%بالنسبة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.[1]

ثانيا: بنك السلام.

وفي عام 2008 تم تسجيل إنشاء بنك جديد في هذا المجال هو مصرف السلام الجزائري، والذي باشر أعماله من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفق لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية. ويقدر رأس مال مصرف " السلام " الذي تم افتتاحه بتاريخ 20 / 10 / 2008 ب 72 مليار دينار جزائري (100 مليون دولار)، ليصبح حينها أكبر المصارف الخاصة العاملة بالجزائر وقد بلغ عدد فروع المصرف 19 فرعا، وحجم أصول المصرف حوالي 1096 مليون دولار سنة 2019. كما قامت بعض البنوك التجارية الأجنبية الخاصة بفتح نوافذ إسلامية، قدمت من خلالها بعض التمويلات الإسلامية لشراء عقارات (أراض وعقارات) وسيارات ومواد استهلاكية أثاث وتجهيزات)، فضلاً عن تمويل مشاريع استثمارية صغيرة بمبالغ محدودة.[2]

ثالثا : بنك الخليج

لم يقم بنك الجزائر باعتماد بنوك إسلامية أخرى رغم الطلبات التي تم إيداعها منذ سنوات، إضافة إلى ذلك سمحت السلطات الرقابية الجزائرية لبعض البنوك التقليدية على فتح نوافذ تقدم خدمات مصرفية إسلامية في نفس الوقت الذي تقدم خدماتها المصرفية التقليدية، ومن أبرز التجارب في هذا المجال تجربة بنك الخليج الجزائر AGB التابع لشركة مشاريع الكويت القابضة، الذي بدأ نشاطه بالجزائر سنة 2002، حيث يقوم بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال النوافذ إسلامية المتواجدة بفروعه كما سمحت الحكومة الثالثة بنوك عمومية بفتح شبابيك إسلامية بدءا من نوفمبر 2017، هي بنك القرض الشعبي الوطني، بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك التنمية المحلية.[3]

وبعد صدور نظام بنك الجزائر رقم 20 – 02 الذي رخص للبنوك التقليدية الجزائرية بفتح شبابيك إسلامية، ثم إطلاق نشاط الصيرفة الإسلامية رسميا في 04 أوت 2020 على مستوى البنوك العمومية الجزائرية، بفتح أول شباك للصيرفة الإسلامية على مستوى البنك الوطني الجزائري بهدف تسويق منتجات

[1]– عبدلي حبيبة وآخرون، الصيرفة الإسلامية الجزائر "واقع وتحديات"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد2، المجلد7، جامعة خنشلة، الجزائر، جوان 2020، ص، 73.

[2]– عبدلي حبيبة، مرجع سبق ذكره، ص، 73.

[3]– المرجع نفسه، ص، 74.

مطابقة للشريعة هذا وقد بلغ حجم الأصول الإسلامية في الجزائر أكثر من 3 مليار دولار سنة 2018، 28 أي حوالي 2% من إجمالي الأصول المصرفية، وهي لا تمثل إلا: 15 % فقط من مجموع أصول المصارف الخاصة، مع محدودية انتشارها جغرافيا .[1]

وبالرغم من قصر تجربة المصارف الإسلامية في الجزائر والمشاكل الكثيرة التي تعرضها ومنها عدم مراعاة خصوصياتها، إلا أنها ما فتأت تحقق نتائج جد مرضية، فمعدل نمو نشاط المصارف التي تعمل وفق قواعد الشريعة الإسلامية في الجزائر يبلغ حوالي 15 في المتوسط، وهو أسرع من وتيرة نمو المصارف التقليدية.

فبنك البركة الجزائري مثلا يستحوذ على02% من إجمالي السوق المصرفية و15% من إجمال حصة البنوك الخاصة العامة في الجزائر، وبلغت حجم ميزانيته لسنة 2015 حوالي 193573 مليون دج، مقابل 2176.8 مليون دج سنة 1993، أي أنها تضاعفت 89 مرة خلال الفترة ما بين "1993_2015"، فيما حقق البنك دخلا صافيا بقيمة 7.819 مليار دج نهاية 2015، مقارنة مع 4.19 مليار دج حققها سنة 2012 ، بارتفاع قدره حوالي 3.62 مليار دج.

ومن أجل تعزيز مكانة الصيرفة الإسلامية في الجهاز المصرفي الجزائري، يجب على السلطات وضع استراتيجية واضحة ومتكاملة لتوفير جو مناسب لعمل المصارف الإسلامية حتى تتمكن من المساهمة بفاعلية في خلق استثمارات حقيقية تعود بالفائدة على دعم وتعزيز النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.[2]

[1]– العرابي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص، 254.

[2]– بن عيسى بن عبلى، قرش عبد القادر، مجلة منشورة بعنوان: "الصيرفة الإسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر، مع الإشارة لبنك البركة الجزائري ص،268.

المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق منتجات بنك البركة الجزائر

تمت الدراسة ببنك البركة الجزائري الذي يعتبر أول بنك إسلامي في الجزائر، وهو يحاول تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية خاصة في مجال التمويل والاستثمار، ومن خلال هذا المبحث سيتم التعرف على هذا النوع من المصارف من خلال تعريفه وعرض استراتيجية عمله والمبادئ التي يلتزم بها في مزاولة نشاطه، كما سنتطرق إلى مختلف الخدمات التي يقدمها والمعلومات التي يفصح عنها.

المطلب الأول: التعريف ببنك البركة.

يعتبر بنك البركة الجزائري فرع من فروع مجموعة دلة البركة السعودية، التي أسسها صالح عبد الله كامل سنة 1969 والتي تعتبر أكبر مجموعة متعددة الأنشطة في المملكة العربية السعودية، ولديها مصالح أكبر من 700 فرع في 15 دولة (تركيا، الأردن، مصر، الجزائ، تونس، السودان، البحرين، باكستان، جنوب إفريقيا، لبنان، سوريا، العراق والمملكة العربية السعودية بالإضافة إلى مكتبي تمثيل في كل من أندونيسيا وليبيا).[1]

أولا : تعريف بنك البركة الإسلامي الجزائري.

بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي مختلط (بين القطاع العام والخاص) أسس في الجزائر بتاريخ 20 ماي 1991، بعد صدور قانون النقد والقرض رقم 90/10 المؤرخ في 14 أبريل لسنة 1990 المنظم للعمل المصرفي في الجزائر)

وهو مؤسسة مؤهلة للقيام بكل العمليات المصرفية والتمويلية والاستثمارية المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، ولقد بلغ رأس مال البنك أنداك 500 مليون دينار جزائري مقسمة الى 500000 سهم، قيمة كل سهم 1000 دينار جزائري، يشترك فيه مناصفة كل من:[2]

1. بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بنسبة 50%
2. شركة دلة البركة القابضة السعودية بنسبة 50%

[1] –http://www.albaraka.com/ar/default.asp?action=artMicle&id=89, 10/04/2023 -16:00

[2] –http://www.albaraka-bank.com/ar/, 10/04/2023 - 16:00.

ثانيا:أهم تطورات بنك البركة الإسلامي الجزائري

بعد تمركز بنك البركة الإسلامي بالجزائر مر بعدة تطورات نذكرها حسب السنوات التالية:[1]

1. 1994: استقرار وتوازن مالي للبنك.
2. 1999: مساهمة البنك في انشاء شركة التأمين (البركة والأمان).
3. 2000 : تصنيف البنك في المراتب الأولى من بين البنوك الخاصة.
4. 2002 : إعادة توجيه سياسة البنك نحو قطاعات جديدة من السوق هي قطاع المهنيين والأفراد.
5. 2003: إنشاء شركة عقارية دار البركة برأس مال قدره 1.550.000.000دج.
6. 2006: رفع رأس مال البنك إلى 2.500.000.000 دج.
7. 2009: رفع رأس مال البنك مرة ثانية إلى 10.000.000.000دج.
8. 2015 : إنشاء معهد البحوث والتدريب في المالية الإسلامية (مبتما).
9. 2015: إنشاء شركة الخبرات العقارية "ساتك إيمو" برأس مال قدره 15.000.000دج.

ثالثا: أهداف واستراتيجيات بنك البركة الإسلامي الجزائري

1. أهداف بنك البركة الإسلامي الجزائري:

يهدف بنك البركة الجزائري إلى تطبيق نظام اقتصادي قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية، ومتفق مع مقتضيات العصر، وذلك بتغطية مختلف الاحتياجات الاقتصادية في مجال الخدمات المصرفية وأعمال لتمويل والاستثمار المنظمة على أساس غير ربوي، فهو بذلك يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:[2]

- تحقيق ربح حلال من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة وبأفضل العوائد بما يتفق مع ظروف العصر ويراعي القواعد الاستثمارية السليمة؛
- مساهمة البنك في تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية؛
- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة والبحث عن منتجات بنكية جديدة؛
- التوسع على مستوى التراب الوطني والمساهمة في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني والبحث عن مجالات أخرى لجلب الزبائن ؛

[1] - http://www.albaraka-bank.com/ar/, 11/04/2023, 17:00

[2] –http://www.albaraka-bank.com/ar/, 11/04/2023, 17:00

- تطوير أشكال التعاون مع المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في كافة المجالات، خاصة في مجال تبادل المعلومات وتطوير آفاق الاستثمار؛
- تشجيع الادخار الفردي والمؤسساتي وتوجيه الموارد نحو الاستثمار ؛
- المحافظة على السمعة الحسنة للبنك وتحسين الخدمات المقدمة من طرفه.

2.استراتيجيات بنك البركة الإسلامي الجزائري :

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وضع البنك مجموعة من الخطط والاستراتيجيات تساعده على تجنب الوقوع في المخاطر وهي كالآتي:

- تدقيق وتطوير نظام تسيير البنوك.
- التحكم في التكاليف ووضع أدوات تحليل المردودية ومتابعة النتائج.
- تغطية السوق المحلية وذلك بتمديد مجال الاستغلال وتوسيع تشكيلة المنتجات البنكية.
- تدعيم الأموال الخاصة بالبنك.
- التوسع الأفقي لمخطط النشاط.

المطلب الثاني: الدراسات الإحصائية للتمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة.

تهدف البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وسنوضح ذلك من خلال:

أولا: تطور حجم التمويلات في بنك البركة الجزائري خلال 2012-2018.

تتمثل التمويلات في توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص وعام، كما أنها إمداد المشروع بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها.

والجدول التالي يبين تطور التمويلات خلال الفترة 2012 _2018

الجدول رقم 1: تطور حجم التمويلات في بنك البركة الجزائري.

الوحدة :مليون دج.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حجم التمويلات	57891	63354	80887	96453	110711	139677	156460

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري خلال فترة الدراسة متوفر على الرابط التالي، : www.albaraka-bank.com .

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن حجم التمويلات قد تطور في بنك البركة الجزائري للفترة الممتدة من 2012_2018 إذ يظهر بشكل عام حجم التمويلات من سنة لأخرى، حيث نلاحظ ارتفاع في رصيد التمويلات الممنوحة للزبائن خلال السنوات 2012_2013_2014 ، وقد ارتفع بمبلغ96453 مليون دج في سنة 2015 مقارنة مع السنوات المالية الفارطة، لتستقر في حدود156460مليون دج نهاية سنة 2018 مسجلة زيادة قدرها 45749 مليون دج مقارنة بسنة 2016، وهذا مايعطينا صورة مقبولة عن بنك البركة وأن هناك حركية فيه.

ثانيا: تطور حجم الإيداع في بنك البركة الجزائري خلال 2012-2018.

تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل للبنوك لذلك تحرص على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي والادخاري بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية، وتبسيط عمليات التعامل من حيث السحب والإيداع ، والجدول التالي يوضح تطور حجم الودائع في بنك البركة الجزائري في الفترة2012-2018.

الجدول رقم 2: تطور حجم الإيداع في بنك البركة الجزائري 2012-2018

الوحدة: بملايين الدينار

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حجم الودائع	116514	125435	131177	154562	170137	207891	223995

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي 2018، بنك البركة الجزائرين ص6، 22

يشير هذا الجدول إلى تطور حجم الودائع في بنك البركة خلال الفترة الممتدة بين 2012-2018،حيث نلاحظ أن ودائع المتعاملين بلغت 116514 مليون دج سنة 2012، أما عام 2013 فقد بلغت 125435مليون دج، واستمرت في الارتفاع بمبالغ متقاربة إلى غاية سنة 2018 فقد سجلت ارتفاعا ملحوظا بلغت 223995 مليون دج مقارنة بالسنوات الماضية، مما يعكس ثقة المتعاملين في المصرف.

المطلب الثالث: منتجات بنك البركة الجزائري التي تستفيد منها المؤسسات الناشئة

يوفر بنك البركة الجزائري توليفة متنوعة من المنتجات المالية للمؤسسات و المهنيين تسمح لهم بمواكبة النمو ومواجهة كافة تحديات مختلف التحولات الاقتصادية، كما تعينهم على إنجاز مشاريعهم الاستثمارية وتلبية حاجياتهم الاستغلالية.

يقترح بنك البركة الجزائري صيغ تمويل مصادق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك من : المرابحات، البيع لأجل، بيع السلم، الإجارة، الاستصناع، المشاركة، المضاربة وغيرها.

كما يقدم بنك البركة الجزائري مجموعة من المنتجات التي تسهل تنفيذ عمليات التجارة الخارجية وتوفر حلول فعالة تخدم تطلعات عملائه منها وسائل الدفع الدولية :

- التحصيلات والاعتمادات المستندية.
- التحويل الحر.
- الكفالات الدولية .

وفي مجال الاستثمار، الخاص بالمهنيين والمؤسسات والتجار، الراغبين في استثمار أموالهم بكل اريحية، و بالاستفادة من أرباح سنوية، يقترح بنك البركة الجزائري مختلف انواع حسابات الاستثمار بالمبالغ والمدد التي يرغبونها. ويتم احتساب الأرباح على حسب نظام توزيع الأرباح المتفق عليه مسبقا تماشيا مع معايير الأحكام الشرعية الخاصة بعمليات المضاربة.

يقدم بنك البركة الجزائري مجموعة واسعة من الخدمات المبتكرة في طليعة التكنولوجيا، من أجل إرضاء عملائه الذين يتزايد عددهم وأيضا متطلباتهم؛ نذكر منها[1]:

- خدمات تحويل الأموال باستخدام وسائل الدفع الآلية.
- الخدمات المصرفية عن بُعد عبر الكمبيوتر الشخصي والجهاز اللوحي والجوال، على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.
- بريد Swift الذي يُعلم في الوقت المناسب بالعمليات والتعديلات ودفع مبالغ الاعتمادات / الخصومات المستندية.
- بطاقة الدفع الإلكتروني ذات السقف غير المحدود والمقدمة مجانًا؛ اجهزة الدفع الالكتروني TPE.
- أجهزة الصراف الآلي.

[1] - https://www.albaraka-bank.dz/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a4%d8%b3%d8%b3%d8%a7%d8%aa-%d9%88-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%87%d9%86%d9%8a%d9%8a%d9%86/?lang=ar, 20/05/2023.

المبحث الثالث: تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق منتجات مصرف السلام الجزائري

قصد إسقاط الدراسة على الجانب التطبيقي، قمنا باختيار بنك السلام الجزائر – الذي يعتبر نموذج ناجح يقتدي به في مجال الصيرفة الإسلامية، بحيث تمكنا من خلاله إظهار صورة المصارف التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: تعريف مصرف السلام الجزائري.

سنتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بمختلف الجوانب التي تتعلق ببنك السلام الجزائر – من نشأة و تعريف إضافة إلى خصائصه ما يميزه عن غيره من البنوك الأخرى و أهم أهدافه الاستراتيجية

أولا : تعريف بنك السلام –الجزائر–

بنك السلام –الجزائر – هو بنك شامل يعمل طبقاً للقوانين الجزائرية، ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، وهو ثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر وذلك في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفاً تقديم خدمات مصرفية مبتكرة[1]، حيث يعمل وفق إستراتجية مبتكرة، حيث يعمل وفق إستراتجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر من خلال تقديم خدمات مصرفية تنبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد".[2]

- **مهمة المصرف:** اعتماد ارفع معايير الجودة في الأداء لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، مع التركيز على تحقيق أعلى نسب من العائدات للعملاء والمساهمين على السواء.
- **رؤية الصرف:** الريادة في مجال الصيرفة الشاملة بمطابقة مفاهيم الشريعة الإسلامية، وتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة، معتمدة من الهيئة الشرعية للمصرف.
- **قيم المصرف:**

❖ **التميز:** "إننا في مصرف السالم الجزائر نتبنى التميز كثقافة جماعية وفردية نسعى لتحقيقها بأعلى المعايير في كل ما نقوم به من أعمال، فذلك يعد دافعا لتحقيق أهدافنا."

[1]– التقرير السنوي لمجموعة السلام المصرفية 2012، ص،4.

[2]– حساني انتصار، خضار أشواق، مرجع سابق، ص،32–33.

- ❖ **الالتزام:** "هو شعورنا بالمسؤولية على الاستجابة لكافة الحاجيات المطلوبة والمنتظرة من قبل متعاملينا وزملائنا"
- ❖ **التواصل:** "لقد جعلنا من التواصل الداخلي الخارجي أهم أولوياتنا لإدراكنا أنه الوسيلة المثلى لتقديم أفضل الخدمات لعملائنا."

ثانيا : نشأة بنك السلام–الجزائر –

تأسس بنك السلام الجزائري في 08 جوان 2006 ، وتم اعتماده من قبل بنك الجزائر في 10سبتمبر 2008 ليبدأ مزاولة نشاطه في 20 أكتوبر 2008 ب رأسمال مكتتب ومدفوع قدره 2,7 مليار دينار جزائري ليصبح بذلك من أكبر المصارف في شمال إفريقيا، وكان ذلك في إطار عملية تأسيس مجموعة من بنوك السلام في البلدان العربية والإسلامية بعد النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية، واختيرت الجزائر لتحتضن أحد مقرراته لما تتمتع به من محيط استثماري خصب، وساعد على هذا الاختيار الانفتاح الاقتصادي الذي تتمتع به الجزائر مقارنة بالدول العربية.1

بدأ بنك السلام الجزائر – مزاولة نشاطه ب رأسمال قدر ب 2,7 مليار دينار جزائري سنة 2009، أما مجموع أصول المصرف فتقدر ب 207.575.40 ألف دينار جزائري سنة 2010 وذلك بهدف تلبية متطلبات العملاء من خلال دعم احتياجاتهم في مجال الاستغلال والاستثمار والادخار، وذلك عن طريق تقديم منتجات مصرفية عالمية ومطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، فمنذ مزاولة نشاطه سجلت نتائج في تطور مستمر.[2]

ثالثا: خصائص مصرف السلام–الجزائر –

يعتبر بنك السلام بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذا عطاء، و يتميز بجملة من الخصائص المتوافقة مع متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية، حيث تتمثل هذه الخصائص[3] في :

---

[1]– أحلام خضراوي، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية حالة بنك السلام الجزائري). رسالة ماجستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة 2015 ، 2016، ص ،72.

[2]– مجلة بيت المشورة، بيت المشورة للاستشارات المالية. العدد 5 ، قطر ، أكتوبر، 2016 ، ص،122.

[3]– عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية (دراسة حالة). رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009–2008 ، ص، 63.

- **بنك مشاركة :** يعتمد بنك السلام على المبادئ المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية، والتي أطرها الفقهاء والمفكرين الإسلاميين ضمن ما يعرف بالنظام المشاركة، ويقوم هذا المصرف باحترام الأحكام الشرعية سواء ما تعلق منها بأنشطة مصرفية واستثمارية والتمويلية، أو ما تعلق منها بعلاقة المودعين والممولين
- **مصرف ناشط في بيئة مصرفية تقليدية:** ينشط بنك السلام في بيئة مصرفية تقليدية مبنية على أسس ربوية مخالفة لمبادئه وقيمه و التي أنشئ على ضوئها المتمثلة في التقيد بكل ما شرعه الدين الإسلامي الحنيف في مجال المعاملات المصرفية وباعتبار كل البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر تتبع العمل المصرفي التقليدي المخالف لأحكام الشريعة، فإن هذا المصرف يشكل استثناء عن القاعدة العامة للنظام المصرفي.
- **بنك شامل:** يعد بنك السلام بنكا شاملاً لكونه يقوم على فلسفة التنويع في الخدمات التي يقدمها، وذلك بتنويع مصادر التمويل ومجالات الاستثمار في مختلف القطاعات، فهو يقوم بأعمال كل من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة وكل هذا في إطار أحكام الشريعة الإسلامية .

رابعا : أهداف بنك السلام–الجزائر –

لقد تم الاعتماد من قبل مجلس الإدارة على أهداف طموحة للنهوض بخدمات المصرف، بما يحقق رضا العملاء ويدر بالأرباح للمساهمين، حيث تتمحور أهداف بنك السلام فيما يلي:

- تقديم ونشر الخدمات المصرفية الإسلامية المتميزة
- المساهمة الفعالة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة
- استحداث الخدمات والمنتجات المصرفية التي تتناسب مع احتياجات ورغبات كافة فئات المجتمع
- الحرص والعمل على النهوض بجودة الخدمات المقدمة بما يحقق رضا العملاء بشكل أساسي.
- تحقيق مستوى ربحية مرض لطموحات مساهمي المصرف.
- تطوير الأنظمة والإجراءات المصرفية بما يرفع من جودة وسرعة الخدمات المقدمة للعملاء
- تطوير ورفع كفاءة العنصر البشري العامل في المصرف ليتمكن من تقديم الخدمة بالصورة الأمثل
- الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية انطلاقاً. من هوية البنك[1]

[1]– مرجع نفسه، ص، 75.

المطلب الثاني:الدراسات الإحصائية للتمويلات الممنوحة من طرف مصرف السلام.

أولا : تطور حجم التمويلات.

نعني بالتمويل تحديد احتياجات الأفراد والمنظمات والشركات من الموارد النقدية وتحديد سبل جمعها واستخدامها،ولقد تميز حجم التمويلات خلال الفترة 2014-2018 بالتغير المستمر في بنك السلام كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم3: تطور حجم التمويلات في مصرف السلام (2014-2018)

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
حجم التمويلات	23939	23130	29377	45454	75339

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك السلام.

يشير هذا الجدول إلى تطور حجم التمويلات في مصرف السلام- الجزائر- في الفترة الممتدة من (2014-2018)، حيث ارتفع حجم التمويلات سنة 2016 إلى 29377 مليار دج مقارنة بسنة2015 التي سجلت 23130 مليار دج، وهذا نتيجة لتطبيق استراتيجية توزيع المخاطر وتنويع صيغ التمويل ودعم استقطاب المتعاملين المتميزين، ولقد عرفت التمويلات نموا معتبرا خلال السنوات اللاحقة إلى أن وصل حجمها إلى75339مليار دج سنة 2018 وهذا لأنها عرفت نشاطا مكثفا في إطار معالجة ملفات الشركات الناشطة في مختاف الميادين الإقتصادية.

ثانيا: تطور حجم الودائع:

تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل للبنوك، لذلك تحرص هذه الأخيرة على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي والإدخاري بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية وتبسيط عمليات التعامل من حيث السحب والإيداع.

الجدول التالي يوضح تطور حجم الودائع في بنك السلام في الفترة (2014-2019).

الجدول رقم 4: تطور إجمالي الودائع في مصرف السلام (2014- 2019)

(الوحدة: مليون دج)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حجم الودائع	19407	23685	34512	64642	85432	103792

المصدر: بنك السلام، التقرير السنوي من إعداد الطالبتين.

يشير الجدول رقم (04) إلى نسبة تطور حجم الودائع في مجموعة السلام المصرفية في الفترة الممتدة مابين (2014–2019) حيث نلاحظ أن ودائع المتعاملين شهدت ارتفاعا سنة 2014 بـ 19407 مليون دينار جزائري ، واستمرت في ذلك بنسب متقاربة إلى غاية سنة2019،حيث سجلت ارتفاعا ملحوظا بلغ 103792 مليون دينار جزائري، مقارنة بسنة 2018مما يعكس ذلك ثقة المتعاملين في المصرف.

الجدول رقم5:توزيع تمويلات المؤسسات حسب القطاعات لمصرف السلام–الجزائر– لسنة 2019.

الوحدة: النسبة المئوية

القطاعات	تجارة	تصنيع	تأجير العقارات والخدمات التجارية	البناء	الزراعة والصيد	الصناعة الإستخراجية	الصحة والعمل الاجتماعي	النقل والاتصالات	المطاعم والفندقة	قطاعات اخرى
النسبة	51%	15%	13%	8%	3%	3%	1%	1%	1%	4%

المصدر :التقرير السنوي لمصرف السلام –الجزائر– سنة 2019 ص34.

يمثل الجدول رقم5 نسبة تمويلات المؤسسات حسب القطاعات لسنة 2019،حيث نلاحظ من خلاله أنه يتم تمويل القطاع التجاري بنسبة كبيرة، ثم يليه القطاع الصناعي وتأجير العقارات، أما فيما يخص القطاعات الأخرى الزراعة والنقل فإنها تأخذ أقل نسبة.

المطلب الثالث: منتجات مصرف السلام الجزائري التي تستفيد منها المؤسسات الناشئة

يقترح مصرف السلام مجموعة من منتجات وخدمات مبتكرة مما صاغته الصيرفة المعاصرة ويحرص على حسن تقديمها للمتعاملين[1] نذكر أهمها :

1. **عمليات التمويل:** مصرف السلام (الجزائر) يمول مشاريع استثمارية وكافة احتياجاتك في مجال الاستغلال والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها:
   - المشاركة، المضاربة الإجارة، المرابحة، الإستصناع، السلم، البيع بالتقسيط، البيع الآجل....الخ.
2. **التجارة الخارجية:** مصرف السلام (الجزائر)، يضمن لك تنفيذ تعاملاتك التجارية الدولية دون تأخير، حيث يقترح عليك خدمات سريعة وفعالة من وسائل الدفع على المستوى الدولي: العمليات المستندية، التعهدات وخطابات الضمان البنكية.
3. **الاستثمار والادخار** : هل ترغب في تنمية رأس مالك واستثمار فائض سيولتك؟ هل تريد الاستفادة من أفضل شروط موجودة في السوق؟ مصرف السلام (الجزائر) يقترح عليك حلول جذابة وآمنة من خلال: اكتتاب سندات الاستثمار، فتح دفتر التوفير بطاقة التوفير حسابات الاستثمار ...الخ.
4. **الخدمات:** خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي، الخدمات المصرفية عن بعد "السلام مباشر" خدمة "MOBILE BANKING"، خدمة "MAIL SWIFT "، بطاقة الدفع الإلكترونية "آمنة"، بطاقة السلام فيزا الدولية وغيرها.

كما يوفر مصرف السلام–الجزائر توليفة مختلفة من المنتجات المالية للمؤسسات تسمح لها بمواكبة النمو و مواجهة كافة تحديات مختلف التحولات الإقتصادية، كما تعينها على إنجاز مشاريعها الإستثمارية و تلبية حاجياتها الإستغلالية، حيث يقترح صيغ تمويل مصادق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف (المرابحات، بيع الآجل، السلم، الإجارة، الإستصناع، المشاركة، المضاربة وغيرها.

كما يتعهد مصرف السلام–الجزائر بتنفيذ عمليات التجارة الخارجية لعملائه بسرعة، ويقترح حلولاً فعالة و مصممة و مكيفة لتوقعاتهم مثل:

- وسائل الدفع الدولية: الإئتمانات و التحويلات المستندية .
- الضمانات المصرفية وغيرها.

[1]– مصرف السلام الجزائري، www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html، 2023/05/15

خلاصة الفصل الثاني

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على المصارف الإسلامية في الجزائر و كتجربة عن ذلك اخترنا بنكي البركة و السلام بداية من تعريفهما و ذكر بعض الدراسات الإحصائية لحجم التمويلات الممنوحة من طرفيهما بنكي البركة ثم عرض أهم الصيغ التمويلية المطبقة لديهما و الموجهة لتمويل المؤسسات الناشئة و على هذا الأساس يمكننا القول وبالرغم من الصعوبات و العوائق التي تواجههما إلا أنهما تمكنا في وقت وجيز من توسيع نشاطهما بشكل معتبر و زيادة عدد فروعها على مستوى تراب الوطن.

الخاتمة

خاتمة:

لقد تبين من خلال الدراسة أنه رغم ما يميز المؤسسات الناشئة من مرونة عالية، وما تزخر به من طاقات إنتاجية وقدرات إبداعية إلا أنها تعاني من قصور على مستوى مواردها المالية و التي يوجه الجزء الأكبر منها لمواجهة تكاليف التأسيس والتي تكون عادة ذات تكلفة عالية، مما يلزمها اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية كالقروض البنكية و التي تعاني من صعوبة في الحصول عليها بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب نظرا لمحدودية رأسمالها و ضعف الضمانات التي تقدمها، وفي ظل هذه الصعوبات التي تواجهها تطرح أمامها عدة بدائل تمويلية و لعل من أبرزها التمويل الإسلامي الذي يوفر لها موارد مالية طويلة الأجل وفق صيغ المشاركة في الربح والخسارة وقد حاولنا من خلال موضوعنا هذا ، إبراز الدور الفعال الذي تلعبه المصارف في ذلك ،وخلصنا إلي مجموعة من النتائج:

- تتميز البنوك الإسلامية بخصائص عكس البنوك العادية أدت إلى نجاحها كإتباعها للشريعة الإسلامية وعدم تعاملها بالربا واعتمادها على العمل لتحقيق الربح أدى بذلك إلى رفع الاقتصاد لنحو أحسن.
- تواجه المؤسسات الناشئة تحديات عديدة أهمها التمويل خصوصا إذا كان من طرف البنوك التقليدية التي تثقل كاهل هذه المؤسسات الشابة بالديون الربوية مما يجعلها تفشل قبل خروجها للوجود.
- تسعى البنوك الإسلامية لتحقيق أهداف متعددة وذلك لتنمية المجتمع المسلم وتنشيط الاقتصاد الوطني.
- اعتماد الدولة سياسة إنشاء المؤسسات الناشئة يساهم في تقليص شبح البطالة لدى الشباب الجامعي، لهذا أقر المشرع بفتح مجال تمويل هذه المؤسسات عن طريق منتجات الصيرفة الإسلامية.

من خلال النتائج المتوصل قمنا باختبار صحة الفرضيات السابقة كما يلي:

- رغم ماتقدمه البنوك الإسلامية الجزائرية من خدمات مالية إلا أنه يبقى جد متواضع ومحدود، فقد كان مأمولا أن تبذل المصارف الإسلامية جهدا أكبر.

- هناك العديد من الدوافع التي أدت بالبنوك الإسلامية الجزائرية لاعتماد المنتجات المالية الإسلامية.وهذا راجع للدور البارز الذي تلعبه هذه المنتجات على مختلف الأصعدة اقتصادية كانت أو اجتماعية.
- رغم العوائق التي تتعرض لها البنوك الإسلامية، إلا أنها شهدت تطورات معتبرة فيما يخص حجم التمويلات والودائع وهذا مالاحظناه في بنكي البركة والسلام.
- يوفر التمويل الإسلامي العديد من البدائل التمويلية للمؤسسات الناشئة والمتناسبة واحتياجاتها وهو ما تؤكده الإحصائيات المقدمة من طرف بنكي البركة والسلام والمتعلقة بتطور حجم التمويل المقدم لهذه المؤسسات، ولكنه يبقى في حاجة إلى المزيد من التطور والتكيف أكثر.

قد خلصت الدراسة إلى جملة من الاقتراحات التي نوجزها فيما يلي:

- تعزيز دور التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الناشئة الجزائرية من خلال سن القوانين والتشريعات التي تنظم بيئة عمله.
- توسيع و تطوير قدرات البنوك الإسلامية الجزائرية في مجال تقديم التمويل اللازم لهذه المشاريع.
- تنظيم ملتقيات و ندوات علمية حول التمويل الإسلامي من طرف البنوك الإسلامية أو من طرف الجامعات.
- إنشاء معاهد ومراكز لتكوين إطارات متخصصة في الصيرفة الإسلامية.

آفاق الدراسة: لايمكن الحكم أن هذا العمل استطاع أن يلم بكافة جوانب الدراسة،لذا نقترح المواضيع التالية التي تخدم نفس مجال الدراسة:

- كيفية اعتماد الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الجزائرية.
- إشكالية النهوض بسياسات التمويل الإسلامي في الجزائر وآثارها على قطاع المؤسسات الناشئة.
- مستقبل التمويل الجماعي للشركات الناشئة في الدول العربية.

قائمة المراجع

القوانين والمراسم:

أ. القوانين:

1. قانون رقم 15-21 ، مؤرخ في 30 ديسمبر ،2015 يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ج.ر.ج.ج عدد ،71 مؤرخ في 30 ديسمبر ،2015 معدل ومتمم بقانون رقم 20-01 مؤرخ في 30 مارس ،2020 ج.ر.ج.ج عدد ،20 صادر بتاريخ 05 أفريل 2020 .
2. قانون رقم 02-17 ، مؤرخ في 10 جانفي ،2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر.ج.ج عدد 02 ، صادر بتاريخ 11 جانفي 2017 .
3. قانون رقم ،14-19 مؤرخ في 11 ديسمبر ،2019 يتضمن قانون المالية لسنة، 2020 ج.ر.ج.ج عدد ،81 صادر بتاريخ 30 ديسمبر 2019.

المرسوم التنفيذي:

4. المرسوم التنفيذي رقم 16-05 مؤرخ في 11 يناير ،2005 يحدد القواعد الخاصة بالفعالية الطاقوية المطبقة على الأجهزة المشتعلة بالكهرباء والغازات والمنتوجات البترولية، الجريدة الرسمية، رقم ،05 المؤرخة في 12 يناير سنة .2005.
5. مرسوم تنفيذي رقم 20-254 ، مؤرخ في 15 سبتمبر ،2020 يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة " مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، ج.ر.ج.ج عدد ،55 صادر بتاريخ 21 سبتمبر 2020
6. المرسوم التنفيذي رقم 20-245 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة" مؤسسة ناشئة " و"مشروع مبتكر "و"حاضنة أعمال"، وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها.

الكتب:

7. أحمد الشرباصي، "المعجم الاقتصادي الإسلامي"، دار الجيل، بدون بلد نشر 1981
8. حمزة الشيخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، .1998
9. دبيان الدبيان، المعاملات المالية أصالة ومعاصرة الرياض:مكتبة الملك فهد الوطنية، ط2 . 1432.

10. سامي بن إبراهيم السويلم، "التحوط في التمويل الإسلامي"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية 2007 .

11. الشمبري احمد عبد الرحمان، سرور علي إبراهيم، حاضنات الأعمال، المفاهيم والتطبيقات في الاقتصاد المعرفي، دار الإجادة، الرياض، 2014.

12. عمر حسن، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1 ،بدون سنة نشر

13. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أ بادي، "القاموس المحيط"، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة 2005 .

14. محمد صلاح الكردي، صيغ التمويل الإسلامي المعاصرة ودوزها في تنمية التجارة الدولية، دار التعليم الجامعي، 2023.

المجلات:

15. بن عيسى بن عبلى، قرش عبد القادر، مجلة منشورة بعنوان: "الصيرفة الإسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر، مع الإشارة لبنك البركة الجزائري.

16. بنو جعفر عائشة، الفروع الإسلامية كمدخل لتحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، العدد 1، المجلد 07، مخبر التنمية المحلية والمستدامة ولمقاولتيه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي علي كافي تندوف، الجزائر، مارس 2020.

17. بو الشعور شريفة، "دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة–start up دراسة حالة الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد ،23 العدد ،20 ،2017.

18. رمضاني مروى، بوقرة كريمة، تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر– (نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا)– ، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد،07 العدد ،03 ،2020.

19. سوسن زريق، سارة علالي واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر –دراسة ميدانية مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 01، المجلد ،04 جامعة حمة لخضر بالواد الجزائر، جوان 2019.

20. طلحاوي فاطمة الزهراء، مدياني محمد، تقييم أداء القطاع في ظل الإصلاحات البنكية الجزائري، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدجد 2، جوان 2019.

21. عبد الحميد لمين ، سامية حساين، تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر" قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-254 ، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلة ،05 عدد ،02 الجزائر 2020.

22. عبدلي حبيبة وآخرون، الصيرفة الإسلامية الجزائر "واقع وتحديات"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد2، المجلد7، جامعة خنشلة، الجزائر، جوان 2020.

23. العرابي مصطفى، طروبيا نذير، توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: التحديات والتطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام (20/02)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 2 المجلد السادس ، جامعة أحمد ،دارية، أدرار، ،الجزائر، ديسمبر 2020.

24. قسوري إنصاف، "حضانات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسة الناشئة الجزائرية"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، عدد، 02 جامعة محمد لخضر، بسكرة ، 2020،.

25. مجلة بيت المشورة، بيت المشورة للاستشارات المالية. العدد 5 ، قطر ، أكتوبر، 2016.

26. ناصر سليمان، "أهمية الابتكار في عمل البنوك الإسلامية"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الرابع، ديسمبر 2013.

27. بن سعدية زهرة، واقع المنتجات المالية الإسلامية ومتطلبات تطويرها، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد1، 2022.

المؤتمرات والملتقيات:

28. إقلولي اولد اربح صافية، " مكانة المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري"، الملتقى الوطني الثاني عشر حول" المؤسسات الناشئة والحاضنات، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي ، يوم 15 فيفري ،2021.

29. علي محي الدين القرة داغي، "مدى قدرة المنتجات المالية الإسلامية لمتطلبات السوق والتحدت المستقبلية أمام التطوير والابتكار-دراسة فقهية اقتصادية- "، بحث مقدم إلى المؤتمر

العالمي الرابع لعلماء الشريعة في التمويل الإسلامي، كوالالمبور ماليز أيام 18 – 20نوفمبر 2009.

30. عوادي مصطفى، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني يومي 06 و 07 ديسمبر 2017 جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

31. قدي عبد المجيد، عصام بوزيد، التمويل الإسلامي في الاقتصاد، المفهوم والمبادئ، مداخلة في الملتقى الدولي حول :الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية للنظام المصرفي الإسلامي أنموذجا المركز الجامعي خميس مليانة 5-6 ماي 2009.

32. محمد عمر جاسر، "نحو منتجات مالية إسلامية مبتكرة"، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية المقام تحت عنوان "الواقع.. وتحديات المستقبل" صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية، أيام –20 21مارس2010.

33. مليكة زغيب، حياة نجار، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – الواقع والتحديات ، النظام البنكي الجزائري، الشلف، الجزائر، 14/15 ديسمبر، 2004.

محاضرات:

34. سنوسي علي، محاضرات في النظام المصرفي الجزائري، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2020/2021.

35. محمد العربي ساكر، محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2006.

الأطروحات والرسائل:

أ. الأطروحات:

36. بن قرين جمال، تنافسية البنوك الجزائرية في ظل تحديات تطوير وتنويع آليات الخدمات المصرفية والتحرير المصرفي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018/2017.

37. علي بوعمامة، اندماج وخصخصة البنوك، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود – مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب البليدة، 2006.

ب. الرسائل:

38. بوزيد عصام، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2010/2009.

39. سيف هشام، صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة حلب، 2009.

40. موسى مبارك خالد، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة 17 سكيكده، ،2012/2013.

41. زقرير عادل، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة، أطروحة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود وتمويل، الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2009/.2008.

42. أحلام خضراوي، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية حالة بنك السلام الجزائري). رسالة ماجستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة 2015 ، 2016.

43. عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية (دراسة حالة). رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2008.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

الكتب:

44. wydden. (2019, 07 14). Dis, c'est quoi une start-up . Consulté le 10/03/2022, sur https : //wydden.com/dis-cest-quoi-unestart.

مواقع الأنترنت:

45. http://www.albaraka.com/ar/default.asp?action=artMicle&id=89, 10/04/2023 -16:00

46. http://www.albaraka-bank.com/ar/, 10/04/2023 - 16:00.

47. - http://www.albaraka-bank.com/ar/, 11/04/2023, 17:00

48. http://www.albaraka-bank.com/ar/, 11/04/2023, 17:00

49. https://www.albaraka-bank.dz/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a4%d8%b3%d8%b3%d8%a7%d8%aa-%d9%88-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%87%d9%86%d9%8a%d9%8a%d9%86/?lang=ar, 20/05/2023.

50. مصرف السلام الجزائري، www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-151-0-11.html، 2023/05/10.

51. مصرف السلام الجزائري، www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html، 2023/05/15

الملخص

تظهر فعالية صيغ الصيرفة الإسلامية المبنية على رفض التعامل بالفوائد الربوية في تقديم القروض البنكية، من أجل تمويل مشاريع المؤسسات الناشئة التي تعتبر محركا هاما للنمو الاقتصادي للدول، لكونها تدعم سياسة التشغيل من جهة وتقلص من حدة البطالة من جهة ثانية والتي يعاني منها الشباب الجامعي الذي يمتلك أفكارا مبتكرة وتنقصه الخبرة في التسيير الإداري ولا يمتلك رأس المال الكافي لتحقيق مشاريعه على أرض الواقع. من هذا المنطلق يتضح دور منتجات الصيرفة الإسلامية واستغلالها في دعم المؤسسات الناشئة وتمويلها مما يفتح أفاقا واسعة لتطوير التنمية المحلية ودفع عجلة الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، المؤسسة الناشئة، التمويل الإسلامي، قروض بنكية، تمويل المشاريع، تنمية الاقتصاد

Abstract:

The effectiveness of Islamic banking formulas based on the refusal to deal with usurious interest appears in the provision of bank loans, in order to finance the projects of emerging institutions that are an important engine for the economic growth of countries, as they support the employment policy on the one hand and reduce the severity of unemployment on the other hand, which suffers from university youth who own he has innovative ideas, lacks experience in administrative management, and does not have sufficient capital to realize his projects on the ground. From this point of view, the role of Islamic banking products and their utilization in supporting emerging institutions and financing them becomes clear, which opens broad horizons for developing local development and advancing the national economy

Keywords : Islamic banking; startups; Islamic finance ; bank loans; project financing; economic development